



مؤتمر دعم حقوق المرأة في العالم العربي وإفريقيا
(الفرص والتحديات)
(٣٠ ابريل - ١ مايو ٢٠١٤)

القاهرة ٢٠١٤

مقدمة

جاء إنعقاد المؤتمر الدولي حول المرأة العربية والافريقية بمبادرة مشتركة من المنتدى الدائم للحوار العربي الإفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان الذي تأسس في القاهرة عام ٢٠١٠ مع الرئيس / عبده ضيوف رئيس المنظمة الدولية للفرانكفونية رئيس السنغال الأسبق و كلا من المجلس القومي لحقوق الإنسان والجامعة العربية ومنظمة اليونسكو والمنظمة الدولية للفرانكفونية

و يعتبر المنتدى منبراً للحوار المتعدد المواضيع ذات الإهتمام المشترك للعرب والافارقة وذلك بهدف تحسين مناخ الديمقراطية وحالة حقوق الإنسان ، كما أنه يعتبر شراكة متعددة الاطراف تجمع العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والأوساط الاكاديمية والبحثية والمنظمات الدولية والأقليمية .

ويعتبر هذا المؤتمر الثاني للمنتدى وقد تم الاتفاق على أن يعقد مؤتمره القادم في دولة افريقية ،

أود أن أؤكد بهذه المناسبة على أهمية هذا المؤتمر والموضوع الرئيسى الذى يتناوله وهو قضية المرأة العربية والافريقية ... وذلك باعتباره يأتي في ظل أحداث خاصة تمر بها المرأة العربية والافريقية نتيجة تزايد دور ظاهرة العولمة في الحياة الإنسانية .

وقد انطلقت مناقشات المؤتمر وأوراق أعماله من حقيقة أن المرأة العربية والافريقية مازالت تعاني من التفرقة والتهميش وعدم التمكين وهو ما انعكس سلبا على دورها في الدولة والمجتمع كما أنها لا تستطيع أن تحصل على حقوقها كاملة سواء أن كانت حقوقا مدنية وسياسية أو حقوقا صحية واجتماعية أو ثقافية .

أننى أمل ونتيجة لتوصيات المؤتمر الهام أن نتوصل إلى آليات وأدوات جديدة تدفع بالنهوض بحالة المرأة العربية والافريقية وتحسين ظروف حياتها والمساعدة في تمكينها لتكون عضوا فاعلا مشاركا في تنمية المجتمع والدولة ... وأرى أن ذلك لن يتأتى إلا من خلال جهود فعالة للمجتمع المدني الذى يجب أن يأخذ دوره كلاعب جديد وافد على الساحة الدولية والمحلية في عملية صنع القرار والسياسات .

إن ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تطور تكنولوجى هائل وسريع مازالت تنتج لنا أفكاراً جديدة وتفرض علينا في نفس الوقت معايير وأسس حديثة للتعامل والتعاون وهو ما يجب علينا ان نأخذ به عين الاعتبار وضرورة أن نفتح على الجميع .

ما يجرى الآن في النظام والعلاقات الدولية وما يشهده العالم من تطورات وتغييرات يفرض علينا أن نجدد ونطور من أساليب العمل سواء على المستوى الداخلى اوالخارجى .

لابد من وجود أدوات جديدة للنهوض بالمرأة وحل مشاكلها كلها فهى تمثل عضواً رئيسياً في بناء المجتمع العربي والإفريقي ..

وأود في الختام أن أؤكد على أهمية دور المؤسسات والمجالس الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية والأفريقية كعامل مساعد للدولة والحكومة على النهوض والإرتقاء بحقوق الإنسان وفيها في الأساس حقوق المرأة سواء كانت مرأة عاملة او معيلة وأتطلع إلى أن يكون هناك تعاون واسع بين المؤسسات الوطنية العربية والإفريقية في مجال حقوق الإنسان .

د/بطرس بطرس غالى

نائب رئيس المنتدى الدائم للحوار العربي الافريقي

كلمة الأستاذ/محمد فايق – رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

في إفتتاح مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي و أفريقيا

دور المؤسسات الوطنية

القاهرة ٢٠١٤/٤/٣٠

سعادة الدكتور/ بطرس بطرس غالى -الرئيس الشرقى للمجلس القومى لحقوق الإنسان

الدكتور/ نبيل العربى – أمين عام جامعة الدول العربية

الأخوات و الإخوة الأعزاء

يشرفنى أن أتحدث إليكم في هذا الملتقى الثانى للمنتدى الدائم للحوار العربى الأفريقى حول الديمقراطية و حقوق الإنسان ، و الذى يعود الفضل فى تأسيسه لإثنين من أعلام المثقفين العرب و الأفارقة وهما د/ بطرس بطرس غالى – الأمين العام للأمم المتحدة ، و الرئيس عبده ضيوف – أمين عام المنظمة العالمية للفرانكفونية و رئيس جمهورية السنغال السابق.

و أشكر و أحى د. نبيل العربى و جامعة الدول العربية و منظمة اليونسكو العالمية شركاؤنا فى الإعداد لهذا المؤتمر.

و يسعدنى كذلك أن يكون موضوع هذا الحوار هو حقوق المرأة فى العالم العربى و أفريقيا ، و هو موضوع لا يهتم نساء المجتمعين العربى و الأفريقى فقط ، إنما يهتم كامل المجتمعات العربية و الأفريقية نساءها و رجالها ، فبدون النهوض بحقوق النساء ، و القضاء على جميع أشكال التمييز ضدهن ، و إدماجهن فى التنمية فلاسبيل للإدعاء بالنهوض بحقوق الإنسان أو التنمية أو الديمقراطية .

الأخوات و الإخوة الأعزاء

تختلف بعض مظاهر إنتهاك حقوق النساء فى العالم العربى عن تلك التى تحدث فى أفريقيا نتيجة إختلاف الظروف الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية السائدة .

بينما تظل طبيعة هذه الإنتهاكات و التحديات التى تقابلها النساء واحدة ، فبالنسبة لأوجه الخلاف نجد أن واقع النساء فى العالم العربى يتسم بسمتين خاصتين فى الوقت الراهن ، أولهما طبيعة المسار السياسى الإنتقالى الذى تمر به البلدان العربية منذ صعود الحراك الإجتماعى فى المنطقة و إطلاق بو عزيزى شرارة الثورة من تونس فى ديسمبر ٢٠١٠ و الذى إمتد أثرها إلى معظم البلدان العربية ، حيث شاركت النساء إلى جانب كل فئات المجتمع فى الوطن العربى فى مواجهة نظم الإستبداد و الفساد ، و قدمن التضحيات ذاتها ، و تحملن التبعات ذاتها ، و مزقن تلك الصورة السلبية التى تطاردهن وفق أعراف بالية فى بلدان أخرى ، و أطلقن وعيا غائبا على إمتداد الساحة العربية ، و حققن مكسبات مهمة فى المشاركة السياسية . لكن واجهن فى الوقت نفسه تحديات جسيمة كان من أبرزها ظاهرة العنف التى أخذت أشكالا متنوعة

فى سياق النزاعات المسلحة التى إنزلقت إليها الثورات فى ليبيا و سوريا ، و حالة الإنفلات الأمنى التى تعرضت لها بعض البلدان فى سياق المرحلة الإنتقالية ، و إنعكاس الأزمات الإقتصادية على ظروف العمل و الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية .

أما الظاهرة الثانية ، فهى إستمرار الإحتلال الإستيطانى الإحلالي الإسرائيلى فى فلسطين الذى قارب نصف القرن ، فقد إشتدت وطأته نتيجة الإنحيازات الدولية ، و حماية إسرائيل من النقد الدولى ، و تواطؤ أطراف دولية دون محاسبة إسرائيل ، و تقع النساء الفلسطينيات فريسة لواقع مزر ترصده جميع المصادر الدولية دون رادع .

أما حقوق النساء فى أفريقيا فقد تميزت بخاصتين بارزتين ذات أثر بالغ على حقوق النساء ، أولهما أثر التغيرات المناخية على القارة الأفريقية ، و ما أفضت إليه من جفاف فى بعض المناطق و فيضانات فى مناطق أخرى ضاعفت من مشكلات التشرد ، و شهد العالم مشاهد يضح بها كل ضمير إنسانى فى رحلات العذاب سعيا وراء الغذاء و الماء لهن و لأطفالهن ، بينما لم تتوافر الإغاثة على نحو يتناسب مع هذه المآسى . و تظل الظاهرة الثانية الفقر المدقع و أثره بصفة خاصة على الأوضاع الصحية للنساء .

و رغم هذا التباين فى مواضيع محددة فتظل طبيعة التحديات التى تواجه النساء فى العالم العربى و أفريقيا واحدة:

وتجمع الأدبيات الدولية على أن هناك خمس محاور تمثل المعاناة التى تتعرض لها النساء :

أولهما التمييز ضد النساء ، و هو واقع مؤسف يجد جذوره فى الثقافة و العادات و التقاليد أكثر مما ينطلق من أبعاد قانونية .

و ثانيها العنف ضد النساء ، و يأخذ هذا العنف مظاهر متعددة فى المجتمعات العربية و الأفريقية أبرزها النزاعات المسلحة الداخلية و الدولية ، و الإرهاب و مكافحته ، فضلا عن المظاهر التقليدية الأخرى مثل ختان الإناث و العنف المنزلى و الإغتصاب و التحرش فى أماكن العمل ، و زواج القاصرات .

و ثالث هذه المظاهر هو قصور التنمية فى معظم البلدان العربية و الأفريقية ، و إنتشار الفقر و البطالة ، و قصور إدماج النساء فى التنمية ، و تقويض فرصهن فى الوصول إلى الملكية و الإئتمان و العمل الخاص .

و رابع هذه المظاهر هو عجز كثير من الدول العربية و الأفريقية عن توفير متطلبات الصحة الإنجابية و توفير المساعدة الطبية فى حالات الوضع مما يؤدى إلى زيادة نسبة الوفيات بين الأمهات .

و أخيرا شيوع نظرة سلبية عن المرأة فى منظومة الثقافة و التعليم و الإعلام تثبت صورة ذهنية فظية تحصر المرأة فى دورها الإنجابى و الوظائف المنزلية.

أما المقاربات التى أثبتت فاعلية ، و تحتاج إلى التدعيم فى مواجهة هذه التحديات فتتمحور حول تمكين المرأة التمكين القانونى ، و الثقافى ، و الإقتصادى و السياسى .

الأخوات و الإخوة الأعزاء

لقد تم الإقرار بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى حماية و تعزيز حقوق المرأة و حظر التمييز بين الجنسين فى خطة عمل منظمة الأمن و التعاون منذ عام ٢٠٠٤ و ذلك لتعزيز المساواة بين الجنسين .

البرنامج

مؤتمر دعم حقوق المرأة في المنطقة العربية والأفريقية

(الفرص والتحديات)

القاهرة ٣٠ أبريل: ١ مايو ٢٠١٤

اليوم الأول ٣٠ أبريل ٢٠١٤

التوقيت	الموضوع
٩,٣٠ - ١٠,٤٥	الجلسة الافتتاحية
١٠,٤٥ - ١١,٠٠	استراحة
١١,٠٠ - ١٢,٣٠	الجلسة الأولى: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق المرأة
١٢,٣٠ - ١٤,٠٠	الجلسة الثانية: دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز أوضاع النساء والفتيات (تجارب رائدة- أفضل الممارسات)
١٤,٠٠ - ١٥,٣٠	استراحة غذاء
١٥,٣٠ - ١٧,٠٠	الجلسة الثالثة: دور المنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام، وقطاع الأعمال التجارية في النهوض بأوضاع النساء والفتيات

اليوم الثاني: ١ مايو ٢٠١٤

التوقيت	الموضوع
٩,٠٠ - ١٠,٣٠	الجلسة الرابعة: وضع برنامج عمل مشترك لدعم حقوق المرأة في المنطقة العربية والأفريقية
١٠,٣٠ - ١١,٠٠	الجلسة الختامية الختام والتوصيات

و قد أصبح من الضروري دمج المساواة بين الجنسين في جميع أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، و معالجة إستراتيجيات الحماية للإحتياجات الخاصة للنساء والفتيات . و يتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان النظر في إحتياجات الحماية من خلال جمع البيانات المتعلقة بالجندر و تدريب الموظفين للعمل مع ضحايا التمييز على أساس الجنس و العنف ضد المرأة ، بما في ذلك العنف الجنسي و التوصية بعلاج الضحايا كجزء من الأنشطة المتوخاة .

كما تعتبر الأنشطة الترويجية التي تتضمن التثقيف العام و التوعية و البحوث و بناء القدرات التي تقع في صلب إختصاصات المؤسسات الوطنية ، مدخلا لدمج الرسائل الخاصة بحقوق المرأة و المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة الترويجية و لا بد من إطلاق حملات هادفة مرتبطة بالسياق الوطنى ، و التعاون مع منظمات المجتمع المدني أو الشركاء الحكوميين لتدعيم الرسائل و الوصول إلى شرائح أوسع من الجمهور ، كما يجب أن تعزز هذه الأنشطة الترويجية التوعية بالآليات الإنتصاف القانوني المتوفرة لضحايا التمييز على أساس الجنس و العنف ضد المرأة .

و في سياق دور المؤسسات الوطنية في توفير المشورة و الإرشاد للحكومات في مجال إعداد مشاريع القوانين و الإصلاحات ينبغي دمج قضايا الجندر ، ووضع السياسات ، وتخصيص موازنات تستجيب لمتطلبات قضايا الجندر. كما يمكن المشاركة في وضع خطط عمل وطنية و مراقبة تنفيذها تعزيزا للنهج الشامل لتحديد الثغرات بين الإلتزامات والإجراءات المتخذة . و يعتبر الفاعلون في المجتمع المدني شركاء رئيسيون للمؤسسات الوطنية .

كذلك يتعين على المؤسسات الوطنية أن تستفيد من الآليات الدولية المتعددة المعنية بحماية و تعزيز حقوق المرأة و المساواة بين الجنسين على المستويين الدولى و الإقليمى وأن تشارك بفاعلية في منتديات حقوق الإنسان الدولية و الإقليمية و أن تجعل من هذه المشاركة جزءا من إستراتيجيتها الشاملة لتعزيز و حماية حقوق المرأة و المساواة بين الجنسين .

و الخلاصة أن تبقى قضايا المرأة و إنصافها في القلب من إهتمامات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع كل المؤسسات المعنية بحقوق المرأة و في مقدمتها بطبيعة الحال المجالس القومية أو الوطنية للمرأة إن وجدت .

ورقة مفاهيم

مؤتمر دعم حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا (الفرص والتحديات)

٣٠ أبريل - ١ مايو ٢٠١٤

الموضوع: دعم حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا

إن تحقيق التنمية والسلام في العالم يتطلب المشاركة الكاملة لكافة المواطنين دون تمييز في الحياة العامة، ودعم وحماية وتعزيز حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا وتمكينها من المشاركة الكاملة في المجتمع وكافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، وتمتعها بحقوقها، وذلك اتفاقاً مع المبادئ الواردة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين وأحكام العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التي اتفق عليها المجتمع الدولي ورسختها اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).

انطلاقاً من دوره في تعزيز وحماية حقوق الإنسان يسعى المجلس القومي لحقوق الإنسان لتنظيم مؤتمراً دولياً يجمع كافة الشركاء المعنيين بحماية وتعزيز حقوق المرأة، بهدف اقتراح خطط عمل وطنية لتحقيق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، ومتابعة تنفيذ وثيقة القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها، التي أقرتها لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة في ٢٠١٣، وكذلك تنفيذ إعلان عمان الذي صدر عن المؤتمر الدولي الحادي عشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عقد في عمان- الأردن في الفترة من ٥-٧ نوفمبر ٢٠١٢، تحت عنوان "حقوق الإنسان للنساء والفتيات: تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي - دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" والذي أوصى بما يلي:

- دعم التنسيق بين دوائر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعنية بحقوق النساء والفتيات حيثما وجدت والتعاون مع المؤسسات الوطنية المختصة بتلك القضايا وغيرها من المنظمات الوطنية والإقليمية والشركاء الرئيسيين بما في ذلك النقابات العمالية وهيئات الأمم المتحدة والمجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية والإقليمية الدولية لحماية حقوق الإنسان للنساء والأطفال وتحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.
- تمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بسلطات شبه قضائية لتوفير الإغاثة للفتيات والنساء الضحايا والعمل على تنفيذ الإجراءات الإدارية والجزائية اللازمة ومقاضاة الجناة.
- عقد الشراكات الإستراتيجية مع هيئات الأمم المتحدة من أجل دعم التعاون بينها وبين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبناء قدرات الأخيرة للوصول إلى طرق فضلى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء.
- تعزيز التعددية ضمن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تبعاً لمبادئ باريس لدعم سياق النوع الاجتماعي.

الخلفية:

نظرياً تتمتع المرأة بحقوقها في كافة الدول دون تمييز أو اقصاء، لكننا نشهد في العديد من المجتمعات تجاهلاً متعمداً لحقوق النساء والفتيات وانتقاصاً للفرص المتكافئة التي تمكنهن من المساهمة في تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمع. وعلى الرغم من تصديق أغلب الدول على المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية وتعزيز حقوق المرأة، وإعلانها رسمياً للالتزام بحماية حقوق المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز والممارسات الضارة ضد المرأة، فنجد على سبيل المثال إن المرأة العربية والأفريقية لا تزال تعاني من التمييز وانتقاص الحقوق، وذلك نظراً للموروث الثقافي والاطار الاجتماعي والسياسي الذي يهمل دور ووضع المرأة ويعوق تمتعها بكامل حقوقها. إضافة إلى قلة مشاركة النساء والفتيات في عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات والخطط والتشريعات، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التهميش والإقصاء لدور النساء.

كذلك نجد أن اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) قد تضمنت أهم التدابير والاجراءات الواجبة الاتباع لحماية وتعزيز حقوق المرأة، كما يؤكد الميثاق العربي لحقوق الإنسان على مساواة الرجل والمرأة في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات دون تمييز، وعلى الدول الأطراف في الميثاق أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في الميثاق. كذلك يؤكد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على إعمال مبادئ المساواة والعدالة، وإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وكفالة حقوقها.

وتحقيقاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص فيسعى المجلس القومي لحقوق الإنسان إلى زيادة التعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية لوضع السياسات

والتشريعات والبرامج اللازمة للنهوض بأوضاع المرأة في العالم العربي وأفريقيا، وكذلك التشاور والتعاون مع الحكومة المصرية من أجل الإنضمام الى بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، وكذلك سحب التحفظات على اتفاقية السيداو، ومتابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقوم بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بالقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة، وإعداد خطط العمل والمبادرات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات وتقديمها إلى الحكومات بالتعاون مع المنظمات والشبكات الإقليمية والدولية.

يُعرّف التمييز ضد المرأة على أنه أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية.

التحديات:

إن حماية وتعزيز حقوق المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا التحرر والاستقلال والتنمية، وعلى الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المرأة العربية والأفريقية لتحقيق التغيير والتنمية والتحول الديمقراطي إلا أنها مازلت تواجه عدة تحديات تحول دون التمتع بكافة الحقوق التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية، ومنها:

• **تعارض بعض التشريعات الوطنية مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية والعدالة والمساواة،** وعدم إدماج المواد المتضمنة باتفاقية الأمم المتحدة لمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) بها.

• **عدم الإنفاذ الفعال للتشريعات المعنية بمنع التمييز ضد المرأة وكفالة حقوقها الأساسية** وتدني الوعي القانوني والمجتمعي بأهمية حماية وتعزيز حقوق المرأة وحرمانها الأساسية.

• **قلة مساهمة النساء أنفسهن في عملية إتخاذ القرار ووضع السياسات وصياغة التشريعات الوطنية،** وعلى سبيل المثال "نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية الأفريقية يتراوح بين ١٠ إلى ٢٠٪، ويتجه ببطء نحو تحقيق النسبة المستهدفة لتمثيل النساء في البرلمانات الأفريقية التي تبلغ ٣٠٪ في المائة".^١

• **محدودية الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة للمرأة:** من تعليم، صحة، إسكان، عمل، رعاية اجتماعية خاصة بالنسبة للمرأة الريفية و المرأة المعيلة مع عدم تخصيص موارد مالية موجهة لذلك الغرض في الميزانية العامة للعديد من الدول.

• **عدم إتاحة الفرص المتكافئة للإلتحاق بالوظائف العامة، والحصول على الموارد والخدمات،**

التدريبية والفنية التي تمكن المرأة من الإلتحاق بسوق العمل والخروج من دائرة الفقر، خاصة مع إتباع سياسات السوق الحر، مما يضطر معظم النساء إلى الإلتحاق بالاقتصاد غير الرسمي الذي يسبب المزيد من سوء الأوضاع حيث لا يحمي الحق في التأمين الاجتماعي والدخل الملائم، ولا يعكس اسهام المرأة في العملية التنموية. ووفقاً لما ورد بتقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر في ٢٠١٢ فإن المرأة العربية هي الأكثر عرضة للبطالة والعمالة المتدنية الشأن. فحصة النساء العاملات في الوظائف غير الزراعية منخفضة للغاية فهي أقل من ٢٠ ٪، وهو المعدل الأدنى من بين المناطق النامية.

• **انتشار عادات وتقاليد موروثة وأفكار غمطية سلبية تؤثر**

على أوضاع المرأة وصورتها في الأسرة والمجتمع وامكانية

مساهمتها كعنصر فعال في العملية التنموية.

• **تعدد أشكال العنف ضد المرأة على مستوى العالم،** "حيث تعيش ٦٠٣ مليون امرأة في دول لا تعتبر العنف ضد المرأة جريمة. في حين تعرضت من ١٠٠ إلى ١٤٠ مليون فتاة لعملية الختان وتشويه الأعضاء التناسلية، وتعرضت أكثر من ٦٠ مليون فتاة تحت ١٨ سنة للزواج المبكر،

كذلك فقد تم فقد ما يقرب من ١٠٠ مليون فتاة بسبب تفضيل الأبناء للمواليد الذكور وقيامهم بالتخلص من الأجنة الإناث قبل الولادة"^٢ (الاجهاض بسبب جنس ضالجنين)، بجانب عمليات الاتجار في النساء والأطفال والاعتصاب والتحرش الجنسي، الأمر الذي يؤثر سلباً على وضعية النساء والفتيات، ودورهن الأساسي في العملية التنموية وتحسين الوضع الاقتصادي العالمي.

• **انخفاض معدلات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي**

صدرت عام ٢٠٠٠ بإجماع رؤساء الدول والحكومات للقضاء

يعني « العنف ضد المرأة» أي فعل من أفعال العنف الجنساني يؤدي أو يمكن أن يؤدي إلى أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة والفتاة، مما في ذلك التهديد بالقيام بأفعال من هذا القبيل، أو بالقهر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تقليل وفيات الأطفال، تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية (تقليل نسبة الوفيات النفاسية)، وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كفالة الاستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية بحلول عام ٢٠١٥. وعلى سبيل المثال "هناك انخفاض في التكافؤ بين الجنسين في القيد بمراحل التعليم الثانوي ومراحل التعليم العالي لغير صالح الفتيات بسبب الفقر والزواج المبكروعمالة الأطفال"^٣.

الهدف العام للمؤتمر:

توحيد الجهود الوطنية والدولية وتكثيف التعاون لأجل تعزيز حقوق المرأة، ووضع السياسات والتشريعات والبرامج والخطط الوطنية العملية، ومتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بتمكين المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

الأهداف الفرعية:

- تفعيل دور وبناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق النساء، وذلك من خلال التحقيق في شكاوى العنف والانتهاكات لحقوق المرأة، واقتراح آليات وخطط للنهوض بأوضاع النساء وتقديمها للحكومات، مراقبة مدى تنفيذ الدول للإلتزامات الدولية المعنية بحماية وتعزيز حقوق المرأة.

- زيادة التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية وبناء قدراتهم في مجال حماية حقوق المرأة، والاتفاق على تشكيل لجان تنسيقية للعمل المشترك وتبادل الأفكار والمقترحات لتحسين أوضاع المرأة.

- زيادة التعاون الدولي، وتبادل الخبرات الدولية في حماية وتعزيز أوضاع النساء والفتيات في العالم والتعرف على الخبرات الدولية الرائدة.

- الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لحماية حقوق النساء والفتيات في المساواة وتكافؤ الفرص، وتشكيل فريق عمل للوقوف على أسباب انخفاض معدلات تحقيق أهداف

٢ - <http://www.unwomen.org>

٣ - تقرير الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ أهداف الألفية الصادر في ٢٠١٢.

١ - تقرير الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ أهداف الألفية الصادر في ٢٠١٢.

الألفية، ووضع المقترحات الملائمة لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

التنظيم:

- الموعد المقترح لعقد المؤتمر: ٣٠ إبريل: ١ مايو ٢٠١٤

- جلسات العمل المقترحة: يقترح أن تعقد فعاليات المؤتمر على مدار يومين بالقاهرة من خلال جلسات عامة، وورش عمل داخلية لمناقشة موضوعات محددة والتوصل لأفضل التوصيات. على أن يتم عرض بعض الأفلام الوثائقية التي تلخص معاناة المرأة في العالم العربي وأفريقيا، وكذلك عرض لأفضل الممارسات والتجارب الدولية الرائدة ذات الصلة.

مقترح المشاركين:

م	مقترح جلسات اليوم الأول	مقترح جلسات اليوم الثاني
١.	افتتاح أعمال المؤتمر	١ مايو ٢٠١٤
٢.	دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق المرأة	وضع برنامج عمل مشترك لدعم حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا
٣.	دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز أوضاع النساء والفتيات (تجارب رائدة- أفضل الممارسات)	الختام والتوصيات
٤.	دور منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وقطاع الأعمال التجارية في النهوض بأوضاع النساء والفتيات	(الاتفاق على آلية لمتابعة تنفيذ التوصيات)

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الجهات الحكومية، منظمات المجتمع المدني المعنية، الجهات والمنظمات الدولية..إلخ.

قائمة المرفقات:

- وثيقة القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها، التي أقرتها لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة في ٢٠١٣،

- برنامج عمل عمان الذي تم اقراره في نوفمبر ٢٠١٢ في المؤتمر الدولي الحادي عشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعنوان "حقوق الإنسان للنساء والفتيات: تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي: دورالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"،

- تبني سياسات وحملات إعلامية لتعزيز حقوق المرأة، بالتعاون مع كافة وسائل الإعلام.

- متابعة تنفيذ برنامج عمل عمان الذي تم اقراره في نوفمبر ٢٠١٢ في المؤتمر الدولي الحادي عشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعنوان "حقوق الإنسان للنساء والفتيات: تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي: دورالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".

- متابعة تنفيذ وثيقة القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها، التي أقرتها لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة في ٢٠١٣.

- تفعيل دور قطاع الأعمال التجارية في تحسين أوضاع النساء من خلال وضع سياسات توظيفية قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص، ودعم أنشطة حماية وتعزيز حقوق المرأة، وسبل التمكين الاقتصادي للمرأة.

النتائج المتوقعة:

- اعتماد خطط عمل وطنية للتوعية بحقوق النساء والفتيات وتحسين أوضاعهن وإلغاء كافة أشكال العنف والتمييز وتخصيص الميزانيات والموارد اللازمة.

- اتخاذ التدابير التشريعية والإجراءات اللازمة للقضاء على التمييز والعنف والممارسات الضارة التي تتعرض لها النساء والفتيات.

- زيادة نسبة مشاركة النساء والفتيات في وضع السياسات والتشريعات والبرامج التنموية، وتفعيل مشاركتهن في الحياة العامة وحماية وحفظ السلام.

- زيادة التعاون والتنسيق بين الجهات الدولية والوطنية الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية وتعزيز حقوق المرأة، اتخاذ التدابير اللازمة لحماية النساء في فترات النزاعات المسلحة.

- زيادة وفاء الحكومات بالتزاماتها الدولية نحو تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بالمرأة.

- زيادة نسبة توقيع الدول الأفريقية على بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا.

- رفع بعض الدول للحفظات على بنود الاتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

- تطوير آليات جمع البيانات وإتاحة المعلومات، المتعلقة بأوضاع النساء والفتيات ووضع مؤشرات قياس مدى التقدم نحو تعزيز حقوق المرأة.

- تبني حملات إعلامية وفنية لتعزيز حقوق المرأة وإلغاء الصورة النمطية.

- تحقيق تقدم نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

- اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة،

- الأهداف التنموية للألفية،

- الميثاق العربي لحقوق الإنسان،

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وبروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا،

- القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن / الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن.

مؤتمر "دعم حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا"

٣٠ إبريل - ١ مايو ٢٠١٤

عقد المنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان مؤتمره الثاني حول موضوع "دعم حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا" يومي ٣٠ أبريل و ١ مايو ٢٠١٤ بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة ، وذلك بالتعاون بين المجلس القومي لحقوق الانسان و جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

وقد افتتح أعمال المؤتمر الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية والسيد / محمد فايق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان ، وبحضور الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة والرئيس الشرفي للمجلس القومي لحقوق الانسان وشارك في افتتاح المؤتمر ممثلون عن السيدة / ابريني بوكوفا المدير العام لمنظمة اليونسكو ،

والسيدة / نافي بيلاي المفوضة السامية لحقوق الانسان، والرئيس السنغالي السابق عبده ضيوف سكرتير عام المنظمة الدولية للفرانكوفونية وقد شارك في أعمال المؤتمر رؤساء وممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في الدول العربية والأفريقية ، وممثلو منظمات دولية واقليمية ، ومنظمات غير حكومية ومجتمع مدني من الدول العربية والأفريقية ، وخبراء في حقوق الانسان وبصفة خاصة المدافعين عن حقوق المرأة.

أولا : الجلسة الافتتاحية

١- ألقى الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة افتتح بها اعمال المؤتمر اشاد فيها بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الانسان وانعقاد المؤتمر بمقر الجامعة ، مؤكدا علي أهمية تناول قضايا حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا ، بالنظر الي أهمية دورها على الصعيدين الاقليمي والدولي

• وأشار الى أن جامعة الدول العربية أولت اهتماما كبيرا للتعاون مع الاتحاد الأفريقي ، في مختلف المجالات لا سيما ما يتعلق بحقوق الانسان والمرأة

• وأشار في هذا الصدد الي الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي في ٣٠/٤/٢٠١٤ بشأن مناهضة التمييز ضد المرأة ، و مؤتمر القمة العربي في الكويت في سنة ٢٠١٣ الذي أكد علي أهمية دعم الاستراتيجيات لمناهضة التمييز ضد المرأة ،

• ووضح ان الميثاق العربي لحقوق الانسان الصادر عن مؤتمر القمة العربي في تونس في سنة ٢٠٠٤ قد أكد ايضا علي المساواة بين الرجل والمرأة وكذلك علي حقوق المرأة عامة ،

• وقال العربي ان القمة العربية الأفريقية الثانية قد اكدت ايضا علي استراتيجية الشراكة من أجل التعاون بين العالم العربي وأفريقيا ، وصدعن هذه القمة خطة الشراكة العربية الأفريقية للسنوات ٢٠١١-٢٠١٦، وقد جاءت حيث قضايا حقوق الانسان وحقوق المرأة علي قائمة أولويات هذه الخطة.

للمشاركة في دعم فعاليات المؤتمر أو معرفة المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمجلس القومي لحقوق الإنسان من خلال:

- Address: 69 Giza St. Giza, Egypt

- E.mail: forum@nchr.org.eg

- Tell : + 202 37624958

- Fax: + 202 37624852

• وأوضح انه بالرغم من أن عددا من الدول العربية تمكّن من تحقيق أهداف ألفية التنمية الامثائية ، الا أن مسألة المرأة لا تزال تحتاج الي جهود ، مشيرا الي أنه صدر عن جامعة الدول العربية في فبراير ٢٠١٤ ” اعلان القاهرة للمرأة العربية ” ، والذي اهتم بقضية تمكين المرأة ، ووضع حد للعنف ضدها ، وتفعيل آليات الحماية والتعويض .

• وأكد علي أهمية تكثيف الجهود للتوعية بحقوق الانسان وتعزيز ثقافة تُعني بحقوق الانسان من أجل حماية المرأة العربية ووحماية وصون حقوقها

• أكد علي ضرورة ارساء حقوق المرأة في المجتمع في العالم العربي و أفريقيا من خلال

اطلاق المبادرات للحفاظ على مكانة ووضعية المرأة في المجتمع. وارساء الحق في المساواة بين الرجل و المرأة.واقامة مشروعات للنساء بصفة خاصة للقضاء على الفقر. وتفعيل آلية الوقاية والحماية والتعويض عن العنف.

واكد الدكتور نبيل العربي على ضرورة التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان من قبل كافة الدول العربية باعتباره ينص على التمييز الإيجابي للمرأة وإحترام حقوقها.

• أعرب في ختام كلمته عن الشكر مُجددا للمجلس القومي لحقوق الإنسان ورئيسه على جهوده المتصلة وللتعاون مع جامعة الدول العربية ، كما أعرب عن الشكر لكل من شارك في تنظيم هذا المؤتمر.

٢- ثم ألقى السيد / محمد فايق رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر حرص في بدايتها على التأكيد على أن الفضل في تأسيس المنتدى الدائم للديمقراطية وحقوق الإنسان - الذي يُعقد هذا المؤتمر في اطاره - يعود لاثنتين من كبار أعلام المثقفين والبارزين في أفريقيا ، وهما الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة والرئيس عبده ضيوف أمين عام المنظمة الدولية للفرانكوفونية ورئيس جمهورية السنغال الاسبق ،

٣- وتوجه بالشكر للدكتور نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية والمنظمة اليونسكو شركاء المجلس في الاعداد للمنتدى.

• وقد أكد السيد فايق علي أنه بدون تمكين المرأة فإنه لا مجال للحديث عن تعزيز وتمتية وحماية حقوق الانسان

• وأوضح أن واقع النساء في العالم العربي يتصف بصفتين أساسيتين ، وهما طبيعة المرحلة الحالية والحراك الحالي في العالم العربي نتيجة الثورات العربية ، حيث شاركت النساء بجوار الرجال، وفي نفس الوقت يواجهن تحديات جسيمة من جراء العنف وحالة الانفلات الأمني التي تعرضن لها في بعض الدول في المرحلة الانتقالية ، وهو ما أثر علي قضية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

• أما الأمر الثاني - يقول فايق - فهو القضية الفلسطينية واستمرار الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي في فلسطين الذي قارب نصف قرن ، واشتدت وطأته نتيجة الانحيات الدولية ' و المرأة الفلسطينية من جراء ذلك تقح فريسة لواقع مُزِر مريع ترصده المصادر الدولية ،

وشرح السيد فايق اوضاع المرأة الافريقية فيقول أمأحقوق النساء واوضاعهن في أفريقيا ، فقد تميزت بظاهرتين هامتين ، وهما أثر الظواهر الطبيعية علي القارة الأفريقية وما حدث من جفاف وفيضانات وغيرها ، وتأثير ذلك علي الحياة الاقتصادية للنساء ، وتظل الظاهرة الثانية هي الفقر وأثره بصفة خاصة علي الأوضاع الصحية للنساء.

وذكر أن المرأة بصفة عامة تواجه تحديات في دول العالم كله الا انها تختلف من دولة لاخرى بإختلاف البيئة وإختلاف الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية السائدة ،

غير انه في النهاية في رأيي تبقى هناك تحديات مشتركة تواجه نساء العالم ، وتُشكّل محاور أساسية تتعلق بهن ، وهي التمييز ضد النساء، والعنف ضد النساء ، وقصور التنمية في معظم البلدان العربية والأفريقية ، وعجز كثير من الدول العربية والإفريقية عن توفير متطلبات الصحة الإنجابية وتوفير المساعدات الطبية في حالات الوضع ، وشيوع نظرة سلبية عن المرأة في منظومة الثقافة والتعليم ، أما عن المقاربات فهي تكمن في التمكين القانوني ، والثقافي ،والاقتصادي والسياسي.

وطالب السيد محمد فايق المجتمع المدني بضرورة التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها شريكا رئيسيا للترويج للأنشطة التثقيفية ، والتوعية ، والبحوث ، وبناء القدرات مع إطلاق حملات هادفة مرتبطة بالسياق الوطني ، والوصول لأكبر شرائح الجمهور، وأكد في ختام كلمته علي أهمية أن تُظَل قضايا المرأة في صلب اهتمامات المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان.

وبعد ذلك قامت السيدة ” آني ديكانز“ بقراءة الرسالة الموجهة للمؤتمر من السيد / عبده ضيوف أمين عام المنظمة الدولية للفرانكوفونية ، والتي أبرز فيها مدى الاهتمام الكبير الذي يولييه للمنتدى الدائم للديموقراطية وحقوق الانسان لهذا المؤتمر الذي يُنظّمه المجلس القومي لحقوق الانسان بالتعاون مع منظمة اليونسكو في اطار المنتدى.

أكد علي الأهمية المُستمرة التي تُوليها المنظمة الدولية للفرانكوفونية لمصر نظرا لمكانتها ووضعتها ، وتضامن المنظمة مع مصر واستعدادها لدعم الديموقراطية ،

واشار الى أن المنظمة أوفدت بعثة الي مصر في بداية ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٤- وما تلي ذلك من اقرار السلطات المصرية لخارطة الطريق ، والتي تم في سياقها اقرار الدستور في استفتاء شعبي،

وقال أن المنظمة ستوفد بعثة مراقبين للانتخابات الرئاسية المصرية ، وأن هذا المسار لا يُمكن أن ينجح بدون الوفاء بشكل كامل بالحقوق والحريات

ونوّه ضيوف الي اهمية الدورة التدريبية لمدربي مراقبي الانتخابات التي نظمتها المنظمة الدولية للفرانكوفونية بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الانسان في القاهرة في نوفمبر ٢٠١٣. وكذلك مشاركة المنظمة في فعاليات مؤتمر العدالة الانتقالية بالقاهرة بعد ذلك .

وأكد الرئيس عبده ضيوف علي دعم المنظمة الدولية للفرانكوفونية للمرأة وصيانة حقوقها وتمكين المرأة ، مشيراً الي أنه ليس هناك ما يُبرر الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة..

وأعرب عن الأمل في أن يُسفر هذا المؤتمر عن انشاء شبكة عربية أفريقية لحماية المرأة وحقوقها علي غرار الشبكة المماثلة في المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

ونبه الي أنه لا يمكن الوصول إلى الديمقراطية الكاملة ولا حتى الي السلام بدون احترام حقوق الإنسان، وأن هذا الأمر لا ينطبق علي كل من الدول العربية والأفريقية فقط ، وإنما ينطبق علي كل أنحاء العالم.. ودعا لضرورة تفعيل دور كل من المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والمنظمات الدولية والاعلام من أجل تعزيز دور المرأة واهمية تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة من اجل تحقيق التقدم والرقى للشعوب .

وختم ضيوف كلمته بالتنبؤ الي دور الشبكة الفرانكوفونية حول المساواة بين الرجل والمرأة و بالتعاون مع الأمم المتحدة .

ونقلت السيدة / مفيدة جوشة رئيسة فريق في قطاع العلوم الاجتماعية والانسانية بمنظمة اليونسكو الي المشاركين في المؤتمر رسالة السيدة / إرينا بوكوفا مدير عام منظمة اليونسكو الي المؤتمر التي أعربت فيها في البداية عن الشكر للمجلس القومي لحقوق الانسان لما قام به من جهود لتنظيم المؤتمر. وأكدت بوكوفا علي أهمية المساواة بين الرجل والمرأة لأنها تعد الخطوة المطلوبة للوصول الي تحقيق الديمقراطية المؤدية إلى السلام وايضا تشجيع منظمة اليونسكو على مَرّ السنين النهوض بالاتصال والثقافة والتعليم والمساواة بين الرجل والمرأة.

ودعت الي ضرورة مشاركة المرأة في كل المجالات للنهوض بالمجتمعات و تطور الشعوب، وأن تكون المرأة من العناصر الفاعلة من أجل بناء مواطنة جديدة تقوم من خلال الديمقراطية في الدول العربية والأفريقية ومناطق أخرى في العالم.

وأشارت الي تغيير نظرة العالم للمرأة في الأونة الأخيرة وتقلدها لمناصب عده مما ساعد في تدعيم دورها ، والذي يختل المجتمع بدونه.

ونوهت بالدور الدائم والبناء للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في إرساء ودعم حقوق المرأة والعمل علي إعطائها حقوقها كاملة، والتأكيد علي دور اليونسكو في هذا الصدد ، وكذلك المساواة بين الرجل والمرأة علي نحو ما أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة.

وتطرق للحديث عن دور المرأة في دول الربيع.

واختتمت كلمتها بالتأكيد علي ضرورة العمل علي تنفيذ الإستراتيجية التي وضعتها اليونسكو للفترة من ٢٠١٤ - ٢٠٢١ من أجل النهوض بالمرأة.

ثم ألقى السفير الدكتور إبراهيم سلامة كلمة السيدة / نافي بيلاي المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان الي المؤتمر ، حيث نقل تحياتها وتمنياتها بنجاح المؤتمر، مؤكدة علي أهمية ان تكون هناك توصيات محددة يمكن تنفيذها وان يتم وضع آليات لذلك وأهمية تبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في العالم العربي وأفريقيا.

كما اكدت كلمة نافي بيلاي علي ضرورة معرفة ماهية وضعية الآليات الدولية وكذلك المفوضية السامية لحقوق الانسان باعتبار أن الآليات الدولية هي أدوات قانونية دولية لتغييرات وطنية ، وأنها ملك للشعوب وليست ملك للدول.

ووصفت المؤتمر بأنه يُعدّ رسالة من دول العالم الثالث في محاولة النهوض والارتقاء بحقوق الانسان

وأفادت أن الحديث يدور عن حقوق المرأة منذ عدة سنوات ، الا أن قضية المرأة لم تُحرز تقدما كافيا ، اذ نلاحظ إستمرار تكرار المؤتمرات والندوات مع إستمرار تدني الأوضاع لعدد من الأسباب منها عدم إدماج حقوق المرأة في مجال التنمية ، هذا بالإضافة الي الموروث الثقافي والديني وتأثيره في عدم الإيمان بحقوق المرأة وخطاب الكراهية الضمني ضد المرأة والشكل النمطي الذي تُقدم به قضية المرأة.

ثانيا : الجلسة الأولى

وعقب انتهاء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بدأت اعمال الجلسة الاولى للمؤتمر تحت عنوان ” دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في تعزيز وحماية حقوق المرأة ” ، ورأسها السفير الدكتور / محمد سامح عمرو - رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو، والذي القى كلمة في البداية اكد فيها على دور المرأة كركيزة أساسية للتنمية المستدامة، مشيراً الي أن هناك جهودا تُبذل حاليا تحت مظلة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ونبه علي ضرورة التركيز علي دور المرأة والفتاة خاصة في العالم العربي وأفريقيا في تحقيق ألفية التنمية من خلال تمكينهما.

وأشار إلى عدة ركائز لابد من الالتفات إليها عند تناول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان لتعزيز وحماية دور المرأة، من بينها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ” CEDAW ” ووثيقة ” القضاء على ومنع كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات“ الصادرة في عام ٢٠١٣. وكذلك اعلان عمان الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي عشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان الذي عقد في عمان- الأردن من ٥ الي ٧ نوفمبر ٢٠١٢.

وأشار الي اهمية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتقديم المقترحات، ومراجعة التشريعات. ودورها في تقديم خطط العمل، وتعزيز المبادرات الخاصة بحقوق المرأة وحقوق الانسان و التعاون مع الجهات المختلفة. وكيفية تطوير دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ، وتفعيل هذا الدور كمنسق بين الجهات الوطنية المختصة ، والشركاء على المستوى الاقليمي والدولي.

وقد القى السيد / محمد الصبار أمين عام المجلس الوطني لحقوق الانسان بالملكة المغربية المتحدث الرئيسي في الجلسة ، كلمة وصف فيها المؤتمر بأنه يُشكّل مناسبة سانحة لتبادل التجارب والممارسات في مجال حماية حقوق المرأة والنهوض بها، والارتقاء بأوضاع النساء في العالم العربي وأفريقيا، وأيضا للتداول حول التحديات المطروحة والفرص المتاحة على عدة مستويات بهدف الخروج ببرامج عمل مشتركة وتوصيات هادفة لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها.

وقال ان المجتمع الدولي اعتمد مجموعة من الصكوك الدولية والإقليمية، آخرها اتفاقية اسطنبول والتي شكّلت قيمة مضافة الي اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وأشار إلى ما صدر من وثائق في هذا الشأن عن المؤتمرات المتخصصة، ومن ذلك إعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة ١٩٩٣، وإعلان وبرنامج عمل بكين لسنة ١٩٩٥، وقرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ حول المرأة والسلام، إلى جانب أهداف ألفية التنمية.

وأكد على أن أنه لا يزال ضرورياً بذل الكثير من الجهود للتغلب على مختلف العراقيل ذات الصلة بالإعمال الفعلي للحقوق الإنسانية للنساء، ولا سيما ما يتعلق منها بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها، والإقصاء، والعنف الممارس عليها، وغيرها من الممارسات الماسية بكرامتها.

وشدّد على ضرورة قيام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بأدوار محورية من أجل المساهمة في صون حقوق الإنسان في المنطقة العربية وأفريقيا ومن ضمنها حقوق النساء على أساس المعايير الدولية المعتمدة في هذا الخصوص. خاصة و أن النساء في المنطقة العربية وأفريقيا تُعاني من العديد من الانتهاكات من قبيل التمييز وعدم المساواة في القانون.

وأضاف أن هذه المعاناة تتفاقم بصفة خاصة في حالات الحروب والنزاعات الداخلية والإقليمية، علاوة على المعاناة من أعباء الفقر المتزايد، وما ينجم عن ذلك من تأثيرات سلبية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وخاصة الحق في التعليم والصحة والعمل، والوصول إلى العدالة، فضلاً عن وجود فجوات في القوانين في عدد من الدول والتي لا تتفق مع المعايير الدولية، مما يساهم في تعميق معاناة النساء.

وأشار إلى أن النساء السجينات في أماكن الاحتجاز والحرمان من الحرية عرضة للمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة بدءاً من أقسام الشرطة وانتهاء بالسجن بدرجة أكبر، وذلك نظراً لاعتبارات ثقافية وسوسولوجية، كما أن النساء اللواتي يضعن مواليدهن أثناء فترة الاعتقال تكون معاناتهن مضاعفة نظراً لغياب الشروط الملائمة لتنشئة مواليدهن، مما يتوجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الوضع أثناء زيارتها لهذه الأماكن وأن تعمل على المبادرة والتدخل لدى السلطات المعنية قصد اتخاذ كافة التدابير لصالح هذه الفئة من النزليات والحرص على متابعة تنفيذها.

وأفاد إلى أن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة تُشكّل الإطار القانوني المرجعي الدولي الأساسي الذي يُحدّد المعايير الدولية الكفيلة بحماية حقوق المرأة وتعزيزها، وأنها أهدته الدول العربية والإفريقية من تحفظات على بعض بنودها يُجردها من مقاصدها.

وقال انه من الممكن أن تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً هاماً ورائداً في حماية وتعزيز دور المرأة، ومواجهة كافة مظاهر هذا القصور والإخلال بقيم الحقوق الإنسان للنساء وبالالتزامات التعاقدية، وذلك من خلال اتخاذ العديد من المبادرات تفعيلاً لاختصاصاتها طبقاً لمبادئ باريس.

وقال انه يجب على الدول رفع تحفظاتها على مختلف الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق النساء ومساعدة الدول على ملاءمة تشريعاتها الوطنية مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق النساء. وتشجيع الحكومات العربية والإفريقية على مواصلة تعزيز الضمانات القانونية الكفيلة بتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك مواءمة التشريعات المحلية في هذا المجال مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

المداخلات

عرضت السيدة / أمال حسن التي رئيسة المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان -

لمهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها أهم الآليات لحماية وتعزيز

حقوق الإنسان، ونشر ثقافة تُعني بحقوق الإنسان، ونفقّد السجون، وتُقصي الحقائق، ورصد الانتهاكات، ودعم حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

وتحدثت عن الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والمرأة، مشيرة إلى أنها تتمثل في سبعة نماذج وهي القضاء، والهياكل الحكومية، والمؤسسات الوطنية، واللجان القومية، والأمبودزمان، واللجان البرلمانية، والمنظمات غير الحكومية، والاعلام، حيث تُعدّ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أهم تلك النماذج، حيث أنها الرابط بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

وأوضحت أن التحديات التي تواجه المرأة في المنطقة العربية وأفريقيا تتمثل في عامل البيئة الثقافية التي تُقصي النساء. وتعرضهن للعنف والإهانة داخل الاسرة وفي أماكن العمل وفي الشارع بسبب المعتقدات الخاطئة. كما ان وضع المرأة في مناطق النزاعات والحروب يُعدّ من أهم التحديات ويؤثر سلباً على نفسية المرأة.

وقد تناولت السيدة / محفظة حامد علي نائبة رئيس مفوضية حقوق الإنسان والحكم الرشيد في تنزانيا في مداخلتها دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بلادها، موضحة أنه تم إنشاؤها في ٢٠٠٢، وهي مستقلة تماماً عن الحكومة، وأبرزت أهمية دور المرأة في تنزانيا، حيث أنها تُمثّل أكثر من نصف عدد السكان، وبالرغم من ذلك فإنها لاتزال تعاني من عدم المساواة والتمييز لصالح الرجل.

وأشارت إلى تراجع وضع المرأة في تنزانيا كما هو الحال في غالبية الدول النامية، كما أن تنزانيا لا يختلف حالها كثيراً عن باقي الدول الأفريقية، وذلك نتيجة عدم تمكين

وتطرق إلى منزلة المرأة في الاسلام، حيث أشارت إلى أن السيدة ” خديجة ” زوجة الرسول عليه الصلاة والسلام كانت سيدة أعمال ناجحة، و نشأت الثقة بينها وبين الرسول من خلال تعاملاتها التجارية، وأصبحت زوجته بعد ذلك، ولم تتوقف عن ممارسة التجارة حتى بعد أن أصبحت زوجة الرسول، وأن ذلك يُعدّ رداً على الذين يزعمون أن المرأة المسلمة المتزوجة لايجوز لها أن تُشارك في الحياة العملية.

كما تحدثت عن الحقوق التي يمنحها الاسلام للمرأة، وأشارت إلى أنه ورد في الإسلام أن كل هدايا الزواج والمهر والذهب يُعدّ من حق المرأة ولا يجوز أن تنتقل لغيرها الا بإرادتها الشخصية وهو ما يختلف مع ما هو معمول به في العديد من البلاد

واستعرضت الدور الذي تلعبه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تنزانيا.

وأبرزت أهمية أن يخرج المؤتمر بتوصية للحكومات بتمكين المرأة، والتأكيد على أهمية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في توعية المرأة بحقوقها، وكذلك التوعية بحقوق المرأة، فضلاً عن توعية القضاة وأفراد الشرطة.

ثم تحدثت السيدة / راندا السنيورة المديرية التنفيذية لهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين في مداخلتها علي أهمية حقوق المرأة، مشيرة إلى تأييد دولة فلسطين لدور المرأة بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام ، وأوضحت أنها ستركز في عرضها علي بعض التحديات التي تواجه المؤسسة الفلسطينية وتتمثل في إتساع نطاق اختصاصات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتفضيل مجموعة من الحقوق علي حساب حقوق أخرى ، حيث يتم التركيز علي حالة حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية أكثر من حقوق الفئات المختلفة ، وأن أحد التحديات هو كيفية تحقيق التوازن في هذا الصدد

و أشارت إلى الدور الأساسي للمؤسسة الفلسطينية ، في عمليات الرصد والمتابعة ، ومراقبة السجون، مشيرة إلى وجود دضحايا للعنف في كثير من الأحيان والعمل مع المؤسسات القطاعية والحقوقية ، حيث أنه لا يُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تدعي الاضطلاع بدور المرأة وحقوقها .

أشارت إلى تصديق فلسطين علي اتفاقية منع التمييز ضد المرأة ” سيداو ” بدون أية تحفظات، ورفعت كل تحفظاتها علي الاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها، ومن ثمّ فإنه يدعون إلى تعديل التشريعات لكي تتواءم مع الاتفاقيات الدولية.

المناقشات

وعقب انتهاء الجلسة دارت مناقشات اتسمت بالجدية

وقد أعرب أحد المشاركين في مداخلة له عن الشكر للمجلس القومي لحقوق الإنسان لتنظيم المؤتمر، مشيراً إلى أن ذلك يُعدّ إعلاناً صريحاً بأن حقوق المرأة هي قضية عامة وقومية، وأن حقوق المرأة نالت اهتمام كافة الفئات في المجتمع ولم تقتصر على المرأة فقط ، وأن ذلك مؤشراً علي التقدم في خطوات للأمام فيما يتعلق بتنمية دور المرأة في المجتمع .

وذكر أنه سبق له العمل في مجالي حقوق الإنسان وحقوق المرأة في مصر، وتحدث عن الوضع بالنسبة لمصر فإشار إلى أن هناك عجزاً بشكل دائم في تحقيق النتائج مهما تم النص في الدستور أو تم سن قوانين وتشريعات أو تم وضع توصيات حول حقوق المرأة، حيث يصطدم ذلك كله بصخرة تتمثل في الثوابت الإجتماعية والعادات والتقاليد السلبية ، وأنه عند محاولة تغيير تلك السلبيات تكون النتيجة سلبية ، مشيراً إلى ازدياد نسبة الطلاق مؤخراً نتيجة لمعرفة المرأة لحقوقها ومحاولتها المطالبة بها، الأمر الذي يصطدم به الرجل ، مما يؤدي إلى عدم التوافق والانفصال في نهاية المطاف.

وأكدت احدي المشاركات علي أهمية نقل حقوق المرأة التي تُنص عليها المواثيق الدولية من الشق النظري إلى الشق العملي ، وهنا يأتي دور ومسئولية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأهمية تعزيز سلطاتها وأن يكون لها سلطات شبه قضائية ، وأن تمتد سلطاتها إلى سلطات شبه الزامية بأن يكون لها حق الزام الجهات المعنية أن تمدها بالمستندات التي تطلبها لتقوم بمهمتها في مجال الاستدلال والتحقق ، مُشيرة إلى أن تحقيق ذلك يتطلب تعديل التشريع الخاص بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصاتها.

وأشار أحد المشاركين إلى مسألة العنف ضد المرأة منذ ثورات الربيع العربي، وتراجع دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مواجهة هذا العنف ، وذكر أن هناك تعارضاً في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحقوق المتشابكة ، وضرب مثالا علي ذلك بقضية الطفلة زينة في مصر التي اعتدي عليها شاب

دون سن الثامنة عشر واعتصمها وقتلها، وأُفلت من عقوبة الاعدام باعتباره حدثاً وقت وقوع الجريمة علي نحو ما يقضي به قانون الطفل ودعا إلى إعادة صياغة القوانين فيما يتعارض مع المواثيق الدولية للمرأة والطفل. و تشكيل بعثات تقصي حقائق من الجامعة العربية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مناطق النزاعات للتحقق ووضع الدول المعنية أمام مسؤولياتها.

وذكرت نائبة رئيس المؤتمر الوطني العام في ليبيا في مداخلة لها أن ثورة الربيع العربي في ليبيا كان لها خصوصية ، وأشارت إلى أنه عندما تأسس المجلس الوطني الانتقالي برئاسة مصطفى عبد الجليل، كان من أول القرارات التي اتخذها قرار إنشاء المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، حيث اتسم تقريره الأول بالشجاعة، كما تمت الإشارة فيه إلى السعي لكي يكون للمجلس الاستقلال المالي.

عرض السيد / جورج مورارا نائب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بكنيا ومقرر الجلسة لملخص ما تناولته الجلسة حيث أكد علي أهمية مثل هذا المنتدى لما يتيح من تبادل للخبرات. وأن نقاط التحدي للمرأة تلخص في عدة عوامل تؤثر فيها، ومن بينها كيفية النشأة، وجو الأسرة ، ومناخ المجتمع ، وبيئة الشارع ، والعنف ، والزواج القسري ، والتحرش الجسدي، والإعتداءات الجنسية.

واكد أن العنف ضد المرأة يتمحور حول العنف في مجال الأسرة ، وفي مجال المجتمع ، والعنف عبر الحدود. ففي الأسرة كانت هناك مشكلات منها العنف، والختان، والزواج المبكر والقسري

وفيما يتعلق بآلية عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قال انه يجب توفير بعثات دائمة لتقصي الحقائق في العنف والتمييز ضد المرأة من أجل رصد كافة المخالفات وأخذ الخطوات المتبعة لمعالجة الجاني، وبالتالي سوف تقل نسبة هذه الانتهاكات خوفاً من المعاقبة عليها.

وأشار إلى أن المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان لابد وأن يتوافر لها مناخ مناسب يُمكنها من ممارسة عملها على أتم وجه ، فيجب الخروج من السلطة الإستشارية فقط ومنحها سلطة أعمق تكاد تكون تنفيذية ، وكذلك وجوب إلزام الجهات الاخرى بقراراتها .

ثالثا : الجلسة الثانية

تناولت الجلسة الثانية موضوع ” دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز أوضاع النساء والفتيات ” ورأستها السيدة / ايناس مكاوي مديرة ادارة المرأة بجامعة الدول العربية وقد عرضت السيدة / نيكول إميلين رئيسة لجنة القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة ” سيداو“ والمتحدثة الرئيسية في الجلسة لموضوع دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز أوضاع النساء والفتيات ، حيث أبرزت النقاط التالية :

وذكرت أن عقد هذا المؤتمر يُعدّ علامة في غاية الأهمية لكل النساء ، المصريات ، والعرب، والأفريقيات ، بل وكل النساء في العالم التي يُتأملن من أجل كرامتهن ومن أجل المساواة، ومن أجل حياتهن في أحيان كثيرة.

وأكدت علي أهمية هذا المؤتمر الذي يُعقد في إطار المنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان وتمحوره حول موضوع المرأة ، مُشيرة إلى أن اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ” سيداو ” والتي صدقت عليها حتى الآن ١٨٤ دولة، صدقت عليها فلسطين مؤخراً ، إنما يؤكد علي القوة العالمية لنصوصها ، والتي لا يُمكن لأي شيء أن يجعلها -بشكل شرعي - متعارضة مع التقاليد، والثقافة

أو حتي التاريخ لأي بلد ، وذكرت أن الاتفاقية هي القاعدة الأساسية للحقوق العالمية للمرأة، وأكدت علي أهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مسألة الدفاع عن قضايا المرأة.

وحتت جميع الدول علي مواصلة تنفيذ كافة أحكام اتفاقية "سيداو" التي تم الانضمام لها ، والنظر في سحب التحفظات علي الاتفاقية والتي تقلل من أثرها.

وأثنت علي جهود كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في مجال النهوض المرأة ، ولا سيما من خلال اعلان القاهرة بشأن المرأة ، وبروتوكول مابوتو في مجال المرأة ، اللذين يُعدان بمثابة نصوص مرجعية هامة تستند الي اتفاقية " سيداو " ، ويدفعان قُدمًا مباديء أساسية في قطاعات تتعلق بحماية وتتمين حقوق المرأة المختلفة ، وأكدت علي أهمية وجود حوار دائم بين مختلف الأطراف حول موضوع المرأة، وكذلك أهمية إحداث تفاعل بشأنه علي المستوي الاقليمي.

وذكرت أن الأولوية الثانية تتعلق بالقضاء تماما علي العنف ضد المرأة ، بما في ذلك العنف المنزلي، والعنف الجنسي ، والتحرش ، وأهمية أن تكون هناك مُتابعة قانونية لهذه الأفعال وأن يتم تجريمها، ويتطلب الأمر أن تكون هناك مقاربة فاعلة للحقوق ، والقيام بمساع ملموسة ، وأن يكون هناك برنامج ، ورؤية ، وأهداف ، وتقدم حقيقي في هذا الخصوص .

وأكدت علي أهمية تفعيل أدوات لجنة " سيداو " وهي التوصيات الصادرة عن اللجنة.وهو أولوية وصول المرأة إلي مراكز اتخاذ القرار واهمية أن تكون هناك رؤية مُشتركة واضحة لحقوق المرأة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وأشارت اتصالا بذلك الي ما يُنص عليه الدستور الجديد في مصر بالنسبة لموضوع المساواة بين الرجل والمرأة.فاكدت علي نقطتين هامتين ، وهما أن تكون هناك مُقاربة يتم التنسيق بشأنها في المجتمع وأن تكون هناك تعبئة شاملة.

وذكرت ان اللجنة الدولية على استعداد لدعم القدرات الوطنية من أجل تنفيذ اتفاقية " سيداو". وانه يتعيّن ادماج حقوق المرأة في التنمية وذكرت أن هناك عدة قضايا اخرى لابد وأن نوليها الاهتمام مثل العنف ضد المرأة ، وختان الإناث والصحة الانجابية ، وتولي المرأة المسؤولية ، اذ أن كل هذه الموضوعات مهمة وتحتاج أن يتم التركيز عليها من خلال خطوات ملموسة وفعالة ، ولابد أن يكون لدينا رؤية واضحة ودقيقة لتعزيز حقوق المرأة .

واشارت الي أهمية تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ومواجهة كافة أنواع الصور الذهنية عن المرأة وأهمية ظهور أو وضوح هدف المساواة في كل مجالات الحياة، حيث أننا لا يمكننا النقاش حول موضوع حقوق المرأة دون الرجوع الي هذا المبدأ والتدقيق فيه اذ تعتبر المساواة بين الرجل و المرأة هي الخطوة أو المرحلة التي بدونها لن تتقدم البشرية على حد تعبيرها .

المداخلات

عرضت السيدة / ليلي المقدم المُمثلة المقيمة لبنك التنمية الأفريقي في مداخلتها حول هذا الموضوع لرؤية البنك في عملية تمكين المرأة ..واكدت علي أهمية موضوع المساواة في النوع الاجتماعي أي المساواة بين المرأة والرجل والذي يعدّ من أهم عناصر تعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص لعدة أسباب من أهمها أن المساواة تُعتبر ضمن المبادئ الأساسية لحقوق الانسان

واكدت انه لابد من وجود مبدأ تكافؤ الفرص في المشاركة ، والاستفادة من التنمية البشرية وإتاحة المساواة بين الرجل والمرأة للوصول إلى التقدم بطريقة مستدامة ومُنصفة، وذلك بدعم من مؤسسات التمويل الدولية في البلدان الأفريقية ، كما يمكن أن يتحقق ذلك من خلال التركيز على المجالات ذات الأولوية لتمكين المرأة، مثل الدخل والتعليم، والصوت الانتخابي، بالإضافة إلى بعض الجوانب التي تخص المرأة مثل الصحة الانجابية ، والحقوق، والعنف ضد المرأة، والمرأة في مناطق الصراعات.

وقالت ان بنك التنمية الأفريقي يضطلع بدور هام في تحقيق المساواة في النوع من أجل التنمية ، وذلك في اطار الأهمية التي يُليها لمسألة النوع.

أنهت مداخلتها بمقولة لرئيس بنك التنمية الأفريقي " كابروكا" مفادها أن الهدف من استراتيجيّة البنك للعشر سنوات القادمة هي ضمان أن ذراعي الجسم وهما المرأة و الرجل، والبنت و الولد سوياً يمكنهم بناء أفريقيا مزدهرة ، وأن الآن وقت العمل.

تناولت السيدة / أسماء المرينيمن الهيئة العليا للاعلام السمعي والبصري في المغرب في مُداخلتهاوضعية المرأة في المغرب...فاشارت الى مُدونة الأسرة ، وتصديق المغرب علي الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة ، وتعديل القانون الذي كان يتعامل مع موضوع الاغتصاب بأن يُلزم المُغتصب بالزواج من الفتاة التي اغتصبها .

وتحدثت عن دور الاعلام في تحسين صورة المرأة في الاعلام ، وأشارت الي دراسة حول تقييم صورة المرأة النمطية في وسائل الاعلام ومواجهتها بوضع خطة عمل من خلال مقاربة تشاركية مع منظمات المجتمع المدني.

المناقشات

ذكرت إحدي المُشاركات من المجلس القومي لشئون الاعاقة في مصر أن الدفاع عن حقوق المرأة يبدأ من داخل كل فرد و إيمانه بأن المرأة هي نفس الشخص الذي يذهب ليتعلم و ويدرس ويعمل و يتزوج ويُنجب ، وأنها ليست هي السبب وراء الإعتداء عليها علي نحو ما توحى بعض العبارات التي تتكرر بالقاء اللوم عليها لما حدث لها بسبب تواجدها في المكان الذي تم فيه الاعتداء عليها والتحرش بها أو بسبب أن الملابس التي ترتديها هي التي تسببت في حدوث ذلك لها.

وأكدت علي ضرورة الاهتمام بتعليم المرأة ، وكذلك ضرورة الاهتمام بالمرأة من ذوى الاعاقة ، والاهتمام أيضا بتمكين المرأة من أجل تحقيق التنمية.

أعربت احدي المُشاركات وهي أيضا من المجلس القومي لشئون الاعاقة في مصر عن قلقها من سمة العمومية فيما تم طرحه في المؤتمر، وعدم التركيز على مشكلة المرأة المهذرة حقوقها ألوهي المرأة المعاقة ، كما تساءلت عن سبب عدم تفعيل الاتفاقيات الدولية التي تطالب بإعطاء المرأة المعاقة حقوقها ، وأكدت علي أهمية تمكين المرأة في المجتمع ، وبصفة خاصة تمكينها اقتصاديا ، وخاصة المرأة ذوى الاعاقة.

طرح الدكتور / موسي بريزات المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الانسان في الأردن عدة ملاحظات وأشار الي المؤتمرالذي عُقد في عُمان - الأردن في نوفمبر ٢٠١٢ ، والذي تركز حول موضوع حماية حقوق المرأة ، وتم فيه اقرار خطة عمل تتضمن اقتراحات عملية ، وأعرب عن اندهاشه لغياب الاشارة الي هذه

رابعاً : الجلسة الثالثة

عقدت هذه الجلسة لمناقشة موضوع ” دور المنظمات غير الحكومية ، والاعلام ، وقطاع الأعمال في

تقدم وضع المرأة والفتاة ” ، وقد رأس هذه الجلسة الدكتورة /هدى بدران رئيسة رابطة المرأة العربية والتي حرصت في بداية اعمال الجلسة علي أن مفهوم الحكم الرشيد لا يتوقف علي الحكومة فقط ، وانما يتوقف أيضا علي منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والاعلام .

وذكر السفير ابراهيم سلامة مدير ادارة الهيئات التعاھدية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمتحدث الرئيسي في الجلسة أن عملية التغيير في مفاهيم تطبيق حقوق الإنسان تتغير ببطء لأنه تغيير ثقافي، يحتاج الى وقت بغكس التغيير المادى ويعد هذا البطء أمراً مقبولاً ، الا أن ما هو مرفوض هو أن يكون ذلك التغيير في تحرك متعرج وغير مُوجه للهدف ، وأوضح هناك إقتراحات عملية من أجل تحقيق ذلك سيركز عليها في حديثه، وهي :

مسألة رفع التحفظات علي معاهدات حقوق الانسان والبروتوكولات الاختيارية ، وأشار في هذا الصدد الي أن الدولة الوحيدة التي رفعت كافة تحفظاتها مؤخرًا بشكل كامل هي فلسطين.

واكد على اهمية تعديل آليات التنفيذ ، حيث أن جزءا كبيرا من تدرج مسار حقوق الإنسان يعود الى سوء التخطيط والتنفيذ و أن جزءا كبيرا من أسباب تأرجح مسار حقوق الانسان - بدلا من أن يتجه في اتجاه صاعد حتي وإن كان بطيئا - هو الافتقار الي القدرات الفنية .

واشار الى أنه تمت المطالبة بانشاء هيئة دائمة علي المستوي الوطني لاعداد التقارير عن حقوق الانسان التي تُقدمها الدولة للمفوضية السامية لحقوق الانسان ، ومن ثم يجب أن تنظر الدولة الي تلك التقارير علي أساس أنها نوع من التقييم الذاتي، كما أنها تُشكّل فرصة لفتح حوار مع المجتمع المدني ،

ودعا الى الاستفادة من الهيئات التعاھدية والخبراء الذين يقدمون تقاريرهم وهم خبراء مستقلون الي آليات الأمم المتحدة ، وبالتالي يكون اعداد هذه التقارير أحد ركائز الحكم الرشيد علي المستوي الوطني.

وأعرب عن امله في أن تنظر الدول العربية والأفريقية بعين الاعتبار لانشاء هيئة وطنية لاعداد التقارير لآليات الأمم المتحدة وأن تتحول مسألة حقوق المرأة الي مشروعات عملية رائدة ، باعطاء المرأة الفرصة بحيث تكون هي المكوّن الأساسي في مثلث التنمية والصحة والتعليم، أي أن تكون عنصرا أساسيا في هذه المشروعات.

واكد على اهمية توفير قاعدة بيانات لكافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك انشاء موقع الكتروني لتبادل التقارير بينها والمشاركة بالإقتراحات.

وبالنسبة لمسألة الاعلام قال السفير سلامة انه يتعين الاهتمام بدور الإعلام، وأن يكون هناك حوار حول دور المرأة في الاعلام، ويجب العمل على الحد من الأعمال الفنية التي تكرس دور المرأة في كونها سلعة اوداة،واقترح تكوين ائتلاف للمجتمع المدني لادانة كل تصوير نمطي للمرأة في الاعلام.

الخطة الصادرة عن مؤتمراً عن موضحاً أن هذه هي ملاحظته الأولى ، أما بالنسبة لملاحظته الثانية ، فقد ذكر أن هناك حديث مُتكرر حول المساواة بين المرأة والرجل ، وركز على أهمية تفعيل دور السلطة التشريعية والبنیان التشريعي ، ومن ثمّ فإن تغيير الواقع والاصلاح السياسي والتداول السلمي للسلطة هو الحل .

أشارت السيدة / فتيحة بغدادى عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في الجزائر في بداية مداخلتها الي مؤتمر عمّان حول ” تعزيز المساواة علي أساس النوع الاجتماعي وحقوق النساء والفتيات ” ، وتحدثت عن التجربة الجزائرية فيما يتعلق بحقوق المرأة .

و تناولت السيدة / بُشري العبيدي مسئولة ملف المرأة في مفوضية حقوق الانسان في العراق

اوضاع المرأة في بلادها...فاشارت الى ان كردستان العراق هي الوحيدة التي أقرت قانون مناهضة العنف ضد المرأة ، وانه تم اعداد مشروع مناهضة العنف ضد الأسرة.

وطرحت بعض المُقترحات ، راجية أن يأخذ المؤتمر بها ، وهي أن تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان هي الرقيب علي تطبيق قانون مناهضة العنف ضد المرأة ، وأن تتبناه جامعة الدول العربية لاققراره في الدول العربية

وتحدثت السيدة / نعيمة محمد رئيسة لجنة حقوق الانسان في المؤتمر الوطني العام (البرلمان) في ليبيا في مُداخلتها بايجاز عن وضع المرأة في ليبيا ، حيث ذكرت أن عدد عضوات البرلمان ٣٣ عضوة بنسبة ١٧٪ من أعضاء البرلمان علي أساس نظام القوائم ، وأشارت الي أنه تم اقرار بعض القوانين ، من بينها قانونا المُعتفات ، وقانون الأحداث ، وأكدت علي أهمية تضافر الجهود بدعم من المنظمات الدولية لتعريف المرأة بحقوقها.

وقد عقبّت السفيرة / نائلة جبر مُقررة المؤتمر علي المُناقشات في نهاية هذه الجلسة ، حيث أوضحت - اتصالاً بما تم ذكره من أن المؤتمر أغفل الاشارة الي مؤتمر عمّان حول المرأة في نوفمبر ٢٠١٢ - أنه تمت الاشارة الي مؤتمر عمّان في أكثر من موقع في ورقة المفاهيم التي اصدرتها الامانة العامة للمؤتمر

وذكرت أن تونس سحبت منذ بضعة أيام كل تحفظاتها علي اتفاقية ”سيداو ” ، وأنه من الأهمية الاستفادة منها ولا سيما ان هذا المؤتمر من أفضل الممارسات والدروس المُستفادة (best practices) ومما تحقق في تونس ، خاصة وأنها تحترم الشريعة الاسلامية وأن دستورها ينص علي أنها دولة اسلامية.

وتحدث السفير/ احمد حجاج مُقرر الجلسة عما تناولته الجلسة...مشيراً الي اهمية ان يكون لدي جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي لجنة للقضاء علي التمييز ضد المرأة علي غرار الأمم المتحدة...

وقال أنه تمت الاشارة خلال المؤتمر الي اعلان القاهرة واعلان مابوتو للمرأة وأن المرأة العربية والأفريقية تتعرض لنفس التحديات ، والعنف في بعض الأحيان ، والحرمان من الحقوق.

واكد على أهمية زيادة الوعي بقضايا المرأة ، والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة ، وادماج المرأة في التنمية والتعليم والاعلام.

المداخلات :

اشارت السيدة / مها الخليل شلبي رئيسة الجمعية الدولية للمحافظة على مدينة صور في مُداخلتها الي الحاجة الشديدة لعقد هذا المؤتمر في خضم أجواء يحاول فيها البعض ضرب حقوق اكتسبتها المرأة ودفعت ثمنها غاليا ، منوهة الي مقولة ” إذا أردت ان تعرف تاريخ شعب فاقراً تاريخ نساته”.

وذكرت أن هناك عددا ليس بقليل من النساء المتميزات في تاريخ العالم، مُشيرة إلى ضرورة تدوين أسماء النساء اللاتي أدين رسالة خالدة في مجال الثقافة والعلم والاقتصاد والسياسة والفن، منذ العهود الفينيقية حتى عهد العروبة ، مثل ” أليسا ”ابنة صورالتي هربت من الاضطهاد تطلب الحرية والاستقلالية ، ورسد على شواطئ تونس، وغيرها من الأمثلة عن عظيمات العرب.

تحدثت ايضا عن تجربتها في تأسيس ”الجمعية الدولية للحفاظ على صور“ في سنة ١٩٨٠،

والاهتمامهم العميق بالتراثحيث تهدف الجمعية إلى حماية وصيانة ورعاية مدينة صور كمعلم تاريخي هام، وقد تمكنت من إنشاء ١٣ لجنة وطنية في عواصم مختلفة.

وأشارت الي ما تم تحقيقه من نتائج شديدة الأهمية، من بينها :

إدراج مدينة صور على قائمة التراث العالمي ابتداءً من ١٩٨٤.

إنشاء مؤسسة صور في عام ٢٠٠٩ (www.fondationtyr.org) التي تهدف إلى الحفاظ على التراث الأثري والثقافي

أعربت عن الأمل في أن يُوقَّر هذا المخطط فرص عمل عدة للمرأة ، وأن يساهم في التنمية المستدامة ، ويروج كمرکز للسلام والحوار ما بين الثقافات.

تحدثت عن المشاريع المستقبلية لدعم المرأة، ومن بينها مشروع جائزة إليسا - ديديولتلفيز نشاط المرأة في مجالات مختلفة وللإعتراف بحقوقها كاملة من أجل تعزيز دور المرأة في منطقة البحر المتوسط وتكريمها علي الصعيدين الفردي والجماعي.

اشارت الي القرية الحرفية التي ستسهم في خلق فرص عمل للنساء ودعم أسرها، ومنع انقراض التقنيات القديمة ، وتهدف القرية الحرفية الي خلق فرص العمل للنساء وذوي الإحتياجات الخاصة، وتأمين إنتاج منتجات مستوحاة من التاريخ القديم وتطويرها وتصديرها، ويُعدّالتدريب أمراً أساسياً لنجاح البرنامج.

وتحدثت عن معهد الدراسات الكنعانية والفينيقية واليونانية الذي سيعزز العلاقات التاريخية بين دول المتوسط وتحقيق التبادل العلمي بين الجامعات .

تناولت مداخلة السيدة د. فائزة بن حبيب نائب مدير مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ” كوثر“ في تونس موضوع ” التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية ” ، حيث أبرزت أن هناك علاقة مباشرة بين فقر المرأة وغياب الفرص الاقتصادية والاستقلالية وضعف الوصول إلى الموارد الاقتصادية بما في ذلك الاقتراض، وامتلاك الأرض ، والتمتع بالإرث، وضعف الوصول للتعليم وخدمات الدعم، وضعف مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، من الممكن أيضا أن يدفع الفقر بالمرأة أحيانا إلى حالات تكون فيها

وعرضت السيدة بن حبيب لقضية الاستغلال الجنسي ” الفقرة ١٥ منمنهاجعمل بكن“...وأشارت إلى أن المجتمع المدني يعتمد على الأدلة لاقتناع متخذي القرار، وقامت اتصالا بذلك بعرض رسم بياني حول ”الأداء الإقليمي للمؤشر العالمي لفجوة النوع الاجتماعي ٢٠١١ ” ، ورسم بياني آخر حول ”الأداء الإقليمي للمؤشر الفرعي للمشاركة والفرص الاقتصادية“.

تحدثت عن المرأة والنشاط الاقتصادي في القطاع العام، مؤكدة أن نسبة مشاركة المرأة في المنطقة العربية فيقوة العملازتتشكّل أدنسبة مقارنة بالمنطقة في العالم، مشيرة الي أن النساء كُنَّ يُشكّلن في عام ١٩٩٦ نسبة ٤٠% من القوة العاملة في العالم، وكانت مشاركة المرأة العربية لا تتجاوز ٢٦%.

بالنسبة لموضوع ”حقوق المرأة القانونية/الإنسانية والمساواة بين الجنسين، تحدثت عن الإطار القانوني العام وآليات التطبيق، مشيرة إلى موضوعات: الدستور، والحياة العامة ، والحياة الخاصة، والالتزامالدولية ، وذكرت أن الحقوق القانونية لا تعني بالضرورة أنها حقوق إنسانية لأن هناك حقوق تنتهك حقوق المرأة مثل تزويج المُغتصبة للمغتصب .

كما أشارت إلى أن كل الدساتير تنص على مبدأ المساواة الا أنه لا يتم تطبيق ذلك.

وذكرت أن القوانين التي تُنظّم الحياة الخاصة تُكرّس بعض أشكال التمييز، و أشارت إلي أن هناك مكاسب لا يُمكن انكارها، الا أن هناك تناقضات في الاطار القانوني في كل بلد.

وتحدثت عن الحقوق الاقتصادية، مثل: الحق في العمل، والحق في القروض، والحق في الملكية ، وأشارت إلى حماية الحق والتصدي للإنتهاك فيما يتعلق بالعمل، مثل :

العمل ليلا ، وتقنين ساعات العمل ، والعنف الاقتصادي والتحرش الجنسي في مكان العمل إلى جانب الحقوق الاجتماعية ذات العلاقة بالعمل، مثل: الضمان الاجتماعي، والأمومة ورعاية الأطفال، والتقاعد.

أشارت إلى أن حقوق المرأة الاقتصادية تنص على المساواة باستثناء بعضها، ومنها على سبيل المثال مسألة التقاعد. كما أشارت إلى الوضع الحالي وتأثير الثورات، في إطار محور ”السياق الأعم: المناخ السياسي والأمني“، حيث أن أكبر التحديات يتمثل في الوضع الذي تعيشه المنطقة من احتلال وانتفاضات وحروب وثورات، وغير ذلك.

كما تحدثت السيدة / رانيا رزق المستشار العام لشركة بيبسي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعضو المنتدى العربي الدولي للمرأة في مداخلتها عن موضوع تمكين المرأة فأشارت إلى مقولة الملكة رانيا بأن تعليم الفتيات يعني تعليم العائلة بأسرها“ إذا علمت المرأة تكون علمت الأسرة ، وإذا علمت البنات تكون بنات المستقبل ” ، ومقولة المهاتما غاندي ”كن أنت التغيير الذي تريد ان تراه في العالم ” .

و نوهت إلى التأثير المتعاظم للشراكة، وإيمانها بها، وأهمية الشراكة بين المنظمات غير الحكومية، والإعلام، وقطاع الأعمال التجارية وتحدثت عن تجربة إنشاء المنتدى العربي الدولي للمرأة (AIWF) في لندن في عام ٢٠٠١. كمؤسسة مستقلة غير هادفة للربح لتكون حلقة الوصل بين قطاع الأعمال العربي والسيدات المهنيات في الدول العربية مع بعضهن البعض ومع نظيرتهن في المجتمع الدولي، وأعتبرت ذلك

بانه يُمثل شبكة فريدة تربط بينهنّ ، وتُمثّل صوت السيدات العربيات الذي يوضح تنميتهن وتقدمهن وقدراتهن وجدارتهن في مجال الأعمال التجارية، والحياة المهنية والعامة، ومرآة مما يصنع وعيا عالميا أكبر بنجاح المرأة العربية وآمالها.

المناقشات

تناولت المناقشات في ختام الجلسة النقاط التالية :

علقت إحدى المشاركات من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية على ما ذكره السفير إبراهيم سلامة حول توقيع فلسطين على جميع الاتفاقيات الدولية بدون أي تحفظات، وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) مشيرة الى ان أن المرأة الفلسطينية تُعاني الكثير في مجال التعليم، والصحة، وعند الحواجز الأمنية، وخلال فترة أسرها، وفي السجون، وغيرها.

وقالت أننا نتطلع الآن لانضمام فلسطين إلى إعلان مناهضة العنف ضد المرأة، خاصة وأن اتفاقية " سيداو" لا تعالج هذه المسألة، وكذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بالمرأة والأمن والسلام.

و أشارت رئيسة احدي المنظمات غيرالحكومية المصرية العاملة في مجال المرأة إلى حديث رئيسة الجلسة عن المناضلة المصرية السيدة / هدى شعراوي، متمنية تحقيقها حقيقته من انجازات، وما سبق أن قامت به السيدات في مصر من انتزاع للحرية.

وذكرت أن مشكلة المرأة في مصر أصبحت ذات جوانب متعددة ومعقدة، فالمرأة في مصر مقهورة، كما أن نسبة كبيرة من السيدات هي العائل الوحيد للأسرة، إلى جانب مشكلة العنف ضد النساء، ومشكلة النساء الغارمات في السجون المصرية، متمنية أن يتم الالتفات إلى وضعهن.

استعرض رئيس المركز العربي للوعي بالقانون الدكتور خالد القاضي - وهو منظمة حكومية مصرية - في مداخلته دور المركز كمؤسسة أهلية تسعى لنشر الوعي بالقانون في المجتمعات العربية، وعرض للمؤتمرات والندوات والمنتديات التي عقدها المركز لنشر الوعي بالقانون لغير المتخصصين، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة.

و ذكر أن المركز أطلق في عام ٢٠١١ من جامعة الدول العربية مبادرة لخطة عربية شاملة لنشر الثقافة القانونية للشعوب العربية، وكان أهم منطلقاتها دعم حقوق المرأة العربية والافريقية وتمكينها، سواء من خلال القوانين أو غير ذلك، كي تنال فرصتها كاملة مع الرجل في المنظومة التشريعية والتطبيقات العملية.

وأشار إلى محاور فاعلة لدعم حقوق المرأة العربية والافريقية، ومنها مؤسسات التعليم: أن يتم تضمين الثقافة القانونية في المحتوى التعليمي وتضمين حقوق المرأة العربية في المناهج.

واكد على اهمية دور مؤسسات الاعلام الصحفية، والمسموعة، والمرئية، والالكترونية، ضرورة أن تظلم هذه المؤسسات بدور ينبع من ميثاق شرف إعلامي حتى لا يحدث نقل للصور غير الحقيقية، وأن تعمل على الارتقاء بالثقافة.

وتناول اهمية دور العبادة في نشر التوعية ، فالشعوب التي لم تنل حظا كبيرا من التعليم يكون للداعية دورا كبيرا فيها ، لذا فانه لا بد من التركيز على تثقيف الداعية تثقيفا قانونيا لينطلق في أفكاره الدعوية علي أسس قانونية. وكذلك الحال بالنسبة الى الدراما التي لا بد لها ألا تقوم بتزيين الخروج على القانون.

أثنت احدي المشاركات في مداخلتها علي تخصيص احدي جلسات المؤتمر للمنظمات غير الحكومية، باعتبار أنها أصبحت شريكا أساسيا في جميع مناحي التنمية في دول العالم. وتحدثت عن التجربة المصرية فيما يتعلق بحقوق المرأة وكيفية نقلها من المجال النظري الي المجال العملي، وأشارت إلى اصدار الدستور الجديد في مصرالذي يتضمن حزمة جديدة من الحقوق والضمانات للمرأة المصرية، حيث استعرضت أمثلة منها ، وأكدت على الدور الكبير الذي يقع على عاتق المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد ، وركزت علي أهمية المساواة بين المرأة والرجل ' مُشيرة الي التمييز بينهما في قضايا الزنا من حيث اختلاف العقوبة اذا ما كان تم توقيعها علي الرجل أو علي المرأة.

أبرزت احدي المشاركات من المغرب في مداخلتها عدة نقاط أساسية تتعلق باهمية الاشادة بدور المجتمع المدني وهو دور تاريخي في دعم وتمكين المرأة...والاشادة بموقف فلسطين بالتصديق علي كل الاتفاقيات الدولية بدون تحفظات...، والتأكيد علي أهمية تفعيل الاتفاقيات وضرورة استرجاع واستلهاام برنامج عمل بكين.

و أيدت ما ذكره السفير إبراهيم سلامة في مداخلته من أن التقارير التي تُقدم الي آليات الأمم المتحدة تُعدّ مدخلا للحكم الرشيد، وأكدت أيضا علي أهمية دور مجتمع الأعمال في مجال حقوق الانسان، والمسئولية الاجتماعية للشركات و أهمية تعليم الشباب والفتيات دور الاعلام في التوعية والتأكيد علي الحاجة لوجود تمييز ايجابي.

واشارت الي أنه يجري حاليا في المغرب لإعداد مشروع قانون لمناهضة العنف ضد النساء، وأنه أصبح الآن علي جدول اعمال الحكومة، كما أصبح موضوعاً للنقاش العام فيمنظمات المجتمع المدني.

وطلب أحد المشاركين وهو من العاملين في المجتمع المدني بأن تشمل توصيات المؤتمر توصية تتعلق بحماية منظمات المجتمع المدني

أبرز أحد المشاركين من الأمانة العامة للمجلس القومي لحقوق الإنسان ضرورة أن تتضمن المواثيق احترام المرأة المعاقّة، إلى جانب الحماية من التحرش الجنسي.

وقد عرض السيد علاء شلبي أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان و مقرر الجلسة تلخيصا لما تناولته خاصة غيما يتعلق بالإشادة بدور المجتمع المدني في دعم حقوق المرأة تاريخياً . و الإشادة بانضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية دون تحفظات.

واوضح شلبي أن التصديق على الاتفاقيات ليس كافيا للتدليل على توافر الإرادة نحو التقدم، حيث أنه منالأهمية القيامبتفعيل البنود الخاصة بالاتفاقيات ورفع التحفظات علي الاتفاقياتوالاهتمام بالتقارير الدورية التي تُقدم الي آليات الأمم المتحدة. وايضا الاهتمام بإعلان بكين وضرورة استرجاع برنامج عمل بكين وكذلك الاهتمام بوثيقة مناهضة العنف ضد المرأة.

ولفت إلى أن التقارير وسيلة للحكم الرشيد إذا وجدت في سياق وطني لأنها توفر فرصة للتقييم

الذاتي، والحوار مع المجتمع المدني ، والاستفادة من التعاون الفني.

واكد على اهمية تفعيل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الصادر في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن .

وبالنسبة لقطاع الأعمال التجارية قال شلبي انه يجب الاستناد إلى الخطوط الإرشادية للمقرر الخاص حول مجتمع الأعمال وحقوق الإنسان، وتحفيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم جهود التنشئة والخدمة المجتمعية ، والتأكيد على النهوض بالخدمات الاجتماعية، وتوفير فرص لتبادل الخبرات.

الجلسة الرابعة

تناولت الجلسة الرابعة موضوع ” نحو وضع برنامج عمل مشترك لدعم حقوق المرأة في المنطقة العربية والأفريقية ” ، ورأس الجلسة السيد / أيون تيني رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في السنغال .

وقد استعرضت السيدة / فاطمة خفاجي الخيرة في مجال حقوق المرأة لموضوع في كلمتها التحديات تواجه المرأة في العالم العربي و أفريقيا وكيفية مواجهتها

وأبرزت عددا من الانجازات التي تم تحقيقها رغم الصعوبات ، وهي تزايد الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين ، وزيادة الفرص أمام المرأة ، وفي وظائف لم يكن يتم قبولها فيها من قبل ، كما نشطت المنظمات غير الحكومية في المطالبة بحقوق المرأة ، وتم سن شريعات تشتمل علي التمييز الايجابي لصالح المرأة ، كما شهدت اتفاقية ” سيداو ” و اشارت الى انضمام عدد من الدول العربية لها ، من بينها المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى مثل قطر ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، فضلا عن فلسطين ، ورفعت دول عربية أخرى مثل المغرب تحفظاتها عليها .

أضافت أنه- فيما يتعلق بالانجازات - تم تعديل قوانين الجنسية بما يُحقق المساواة، واجراء تعديلات في قوانين الأسرة والطفل ، مُشيرة الي مَدونة المرأة في المغرب ، وكذلك قوانين التأمينات الاجتماعية ، فضلا عن عمل المرأة في الشرطة مثل الكويت ومصر ، ومنح عدد من الدول العربية كوتة للمرأة في المجلس النيابي ، ودخلت المرأة البرلمان في جيبوتي لأول مرة ، وينص الدستور في الجزائر علي الأ يقل تمثيل المرأة في البرلمان عن ثُلث عدد أعضاء البرلمان، وتم تجريم التحرش الجنسي في المغرب ، وتجريم ختان الاناث في جيبوتي ، مصر ، وسلطنة عُمان ، وكذلك العنف الأسري ضد المرأة وتحدثت عن ضرورة مواجهة التحديات التي تواجه المرأة في العالم العربي وأفريقيا وهي صعوبة وصول المرأة الي العدالة ، وخاصة في المجال الداخلي والأسرة ، وأن قوانين الأحوال الشخصية تحتاج الي تعديلها واعادة صياغتها ، ومن هنا تبرز أهمية اجراء تعديلات تشريعية في مجال الأسرة لكي تكفل المساواة في نطاق الأسرة.

واشارت الي أن الفجوة ما زالت قائمة بين التشريع والواقع بسبب المدّ السلفي التكفيري الذي يُصّر علي أن دور المرأة هوالدور الانجابي وخدمة الأسرة وليس التفاعل مع المجتمع، ويلعب التفسير الديني الذي يفتقد الاستنارة دورا لسلب حقوق المرأة ،

وأكدت المُتحدثة علي أهمية توفير الارادة السياسية لتحقيق المساواة للمرأة ، وأن المرأة المسلموبة الحقوق لا يُمكن أن تكون امرأة مُنتجة في المجتمع .

واشارت الي تحدى أمواجهة أشكال العنف ضد النساء والفتيات ،ابتداء من العنف اللفظي، وأكثرها هو العنف داخل الأسرة ، وحالات الاغتصاب والتحرش الجنسي ، وما ظهر بعد الثورات في الدول العربية من حالات اغتصاب وتحرش جماعي

ذكرت السيدة / أميلين نيكول ” سيداو“ في مداخلتها أن العرض السابق تناول جميع الأولويات ، وكذلك التحديات التي يتواجهها لجنة ” سيداو ” ودعت الدول الي رفع هذه التحفظات عن الاتفاقية الدولية لمنهضة كافة اشكال التمييز ضد المرأة ، و اشارت الي التوصية رقم ٢٥ للجنة ” سيداو ” التي تدعو الي التمييز الايجابي لصالح المرأة ، ومن ذلك تحديد كوتة للمرأة في البرلمان ، وأضافت أن التحدي الاخر هو مسألة الوصول الي العدالة ’ موضحة أنها تري أنه لا يُوجد قانون ما لم تكن هناك عدالة يتم تطبيقها ، وقالت ان الاتفاقية صالحة لكل الثقافات.

وتحدثت السيدة / سونيا رامزي رئيسة قسم الثقافة في اليونسكو سابقا في مُداخلة لها عن تكتيك التعامل مع قضايا المرأة واهمية الدور الخاص للثقافة -وخاصة اشاعة ثقافة الديمقراطية وثقافة حقوق الانسان للمرأة والرجل و ثقافة المواطنة

وقالت انه يتعين انشاء شبكة مثل ” منتدي المرأة العربية – الأفريقية ” يضم الرجال والنساء ، ويكون مقره في جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي أو في اليونسكو ، وتتكون الشبكة من المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والمجالس القومية للمرأة والمنظمات غير الحكومية ، وبحيث يتم تعبئة الموارد اللازمة البشرية والمالية .

تحدثت السيدة / أمينة عبد الله من اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في نيجيريا عن اللجنة واختصاصاتها ، والأنشطة والمهام التي تقوم بها ، وعرضت للانتهاكات التي تواجهها المرأة في نيجيريا بالنسبة لحقوقها .

وتناولت السيدة / أسيتا البادومثلة اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في بوركينافاسو عن اللجنة ونشأتها واختصاصاتها ، والمشاكل التي تواجه المرأة النساء والفتيات في بوركينافاسو ، ودور اللجنة الوطنية في التوصل الي حلول لهذه المشاكل ، وتوعية النساء ، حيث أكدت علي أهمية مسألة التوعية في العمل الذي يقومون به في مجال المرأة ، وكذلك الدفاع عن المرأة وحقوقها لدي الأطراف المختلفة.

وأشارت الي أهمية رفع قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان حتي تتمكن من القيام بدور أكثر فعالية ، كما أكدت علي أهمية القيام بعمل مشترك.

وأكدت السيدة / هبة خليلوهي أول عمدة امرأة بمحافظة أسيوط ، علي أهمية دور الرجل عند التعامل مع قضايا المرأة ، وأبرزت أهمية توعية الرجال بدور المرأة ، وأهمية مساندته لها ، وكذلك دور الاعلام وأهميته في توعية الرجال.

كما تحدثت السيدة / فايزة بن علي وهي تونسية تُمثل إحدى المنظمات غير الحكومية في تونس عن تجربة هذه المؤسسة ، فذكرت أن نهم أقاموا مشروعا هو بمثابة بنك معلومات يتضمن كافة القوانين المتعلقة بالمرأة في كل دولة من الدول العربية ، حيث قاموا بالفعل باعداد البيانات المتعلقة بكل دولة عربية باستثناء ثلاث دول ، وطلبت مساعدة جامعة الدول العربية في توفير كل ما يتعلق بتلك الدول من بيانات في هذا الصدد .

وأبدت ملاحظة بشأن التعبير المُستخدم في اللغة الفرنسية لحقوق الانسان وهو ” حقوق الرجل ” ، وذكرت أنه من الأفضل في هذه الحالة استخدام تعبير الحقوق الانسانية أو حقوق الأشخاص.

وقد اقترح السفير ابراهيم سلامة مدير ادارة الهيئات التعاهدية في المفوضية السامية لحقوق الانسان أن يكون اسم الشبكة المُقترح انشاؤها للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في الدول العربية والأفريقية هو ” رجال ونساء من أجل حقوق الانسان ” Hommes et Femmes pour les Droits Humains ” وأن تكون الشبكة متوازنة بين الرجال والنساء في عضويتها للحفاظ علي التكافؤ بينهما.

وذكر أنه كان يتعين اشارك رجال الدين في مثل هذه المؤتمرات لما يكون للدين من تأثير يكون أحيانا سلبيا في هذا الموضوع.

وذكر السيد / محمد الصبار أمين عام المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب أن المرأة تمكنت من الوصول إلى درجة عالية من التقدم و أصبح يُمكنها طلب الطلاق في المغرب وهو ما كان يصعب في الماضي ، وأضاف أن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أعطى المرأة بعض الحقوق الاجتماعية الأساسية.

ذكرت السيدة / سعديّة وضاح عضو مجلس حقوق الانسان في المغرب أن مدوّنة السلوك في المغرب تسمح بزواج القاصرات ، وأنه سيتم مراجعة ذلك قريبا في ضوء الدستور الجديد الذي يمنح ذلك

أكدت إحدى المُشاركات من مصر علي أهمية وضع خطة عمل لتفعيل العدالة الإنتقالية للمرأة ، وأيدت ما سبق أن ذكرته إحدى المُشاركات حول التبادل المعرفي ، وبذل المزيد من الجهد في بناء القدرات ، ولا سيما في منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال المرأة ، وكذلك التنسيق بقدر أكبر وبشكل فاعل بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

وذكرت السيدة / راندا السنيورة المديرة التنفيذية للهيئة المستقلة الفلسطينية لحقوق الانسان في فلسطين **أن القضايا الثلاثة التي طرحها السيدة / فاطمة خفاجي تلخص أهم العناصر فيما تم تناوله ، مُبرزة النقاط التالية :**

• عدم وصول المرأة الي العدالة أو سوء وصول المرأة الي العدالة منذ لحظة التعامل مع الشرطة مروراً بالنيابة العامة الي القضاء.

• الحاجة الي تبادل المعلومات.

• الاستفادة من المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والشبكات القائمة ، وانه ليس هناك داع لانشاء شبكات جديدة أو إضافية لن تخدم الغرض.

• الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة مثل اتفاقية ” سيداو ” لا تتعلق بحقوق إضافية للمرأة عن المواثيق الأساسية لحقوق الانسان علي نحو ما أشار اليه أحد المتحدثين ، وإنما هي مُكمّلة وتتناول قضايا التمييز.

و أشارت إحدى المُشاركات من الجزائر الي أن ٤٢% من القضاة في الجزائر من النساء، وأن تمثيل المرأة في المجالس البلدية والمحلية وصل الي أكثر من ٣٠% من أعضاء هذه المجالس ، كما أن ١٦ عضوا من النساء

من اجمالي عدد الأعضاء في المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان والباغ عددهم ٤٤ عضوا ، فضلا عن أن ٦ مندوبياتجهوية يرأس خمسة من بينها سيدات .

وتحدث الدكتور محمد سامح عمرو رئيس الجلسة الأولى مُتسائلا عن عدم مشاركة برلمانيين ، ومشرّعين ، ومدرّسين ، ونظّار مدارس ، وذكر أنه كان يتمني أن يكونوا موجودين لمثل يُبيحه ذلك من امكانية للتعرف علي كيفية تفكيرهم ، حيث أنهم يُثلون الطرف الآخر وكذلك دعوة أس للتعرف علي آرائهما

سادسا - الجلسة الختامية

القى السيد / محمد فايق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر كلمة في الجلسة الختامية للمؤتمر، أشار فيها إلى الحضور الكثيف للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان من الدول الأفريقية، مما يثبت أن فكرة الصحراء العازلة بين دول الشمال الأفريقي والدول جنوب الصحراء والتي تم الترويج لها، لم تكن صحيحة ، حيث أنها لم تكن بالفعل عازلة، فقد ظلت دائما جسرا للثقافة والتجارة وغيرها من الأنشطة والعلاقات بينها، وهذا هو ما فعله مؤسسو منظمة الوحدة الافريقية ، حيث قضاوا على فكرة تقسيم القارة الأفريقية.

وشدّد على الرغبة في أن تكون أفريقيا واحدة موحدة، وضرورة أن ندعم هذه العملية في الاتحاد الافريقي خاصة على مستوى المنظمات غير الحكومية.

وذكر أن قضية المرأة لم تعد قضية المرأة فقط ، وإنما هي قضية المجتمع ، لذا ارتؤي أن تتناول المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان هذا الموضوع في مؤتمر يُعقد لبحث دعم حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا.

وأثنى علي وجود رئيسة لجنة اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ” سيداو ” ، مشيرا أن مشاركتها تمثل اضافة كبيرة للمؤتمر.

وقد أدلت السفيرة / نائلة جبر مقررعام المؤتمر بكلمة في هذه الجلسة ، ذكرت فيها أنه سيتم عرض في ختام المؤتمر الي ما تم التوصل إليه من استخلاصات وتوصيات، حيث تم الاستماع خلال الجلسات إلى العديد من المداخلات والمقترحات والتوصيات والتي كان هناك حرص على تضمينها في الأوراق الختامية للمؤتمر . وأشارت إلى أن المقترحات كانت مبنية على الورقة المفاهيمية والأجندة.

وذكرت أنه سيصدر عن هذا المؤتمر، وهو اللقاء الثاني للمنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي ، وثيقة ”إعلان القاهرة“، حيث سيتم تلاوتها في هذه الجلسة، كما سيتم إرسالها للمشاركين للافادة بأية مقترحات أو توصيات لهم لادخالها عليها، مشيرة الي أن المؤتمر القادم للمنتدى وهو اللقاء الثالث له سيكون في دولة أفريقية

وأعربت السيدة / إيناس مكاوي مديرة ادارة المرأة في جامعة الدول العربية عن الشكر للمجلس القومي لحقوق الانسان في مصر لنتناول القضية من مفهوم مختلف يؤكد علي الترابط بين قضية المرأة ومسألة الشراكة، وكذلك لكسر حاجز أن موضوعات المرأة وقضايا المرأة قاصرة علي المرأة فقط

وأكدت علي أن قضية المرأة ليست حكرا على النساء، وأننا نعامل معها من القلب في عالمنا العربي والافريقي. وأشارت إلى أن التوصيات التي ستصدر عن المؤتمر في هذه الجلسة الختامية هي توصيات

مفتوحة، يُمكن للمشاركين الإضافة إليها. وتم الاتفاق علي أن يقوم المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر بموافاة المشاركين بها ، وأن يكون آخر موعد لتلقي مقترحاتهم هو ١٥ مايو ٢٠١٤.

وبعد ذلك تلت السيدة / إيناس مكاوي مديرة ادارة المرأة في جامعة الدول العربية توصيات المؤتمر فيما يلي نصها:

أ - أن المشاركين اتفقوا علي انشاء شبكة عربية أفريقية تضم المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني لدعم حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا ، وذلك تعريزا لأهداف إعلان وبرنامج عمل عمّان الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي عشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عقد في عمّان- الأردن من ٥ الي ٧ نوفمبر ٢٠١٢.

ب - تناولت التوصيات أيضا مهام الشبكة وأهدافها ، ومن بينها نقل التجارب فيما بين أعضائها فيما يتعلق بتوصيات الآليات الدولية لحقوق الانسان ، وإثراء خبرات أعضائها في مجال وضع السياسات للقضاء عل كافة أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات ، ووضع استراتيجية مشتركة للتوعية بحقوق المرأة ورفع مستوي وعي الرأي العام بأشكال العنف ضد النساء والفتيات ، ومطالبة الحكومات بوضع خطة مع المفوضية السامية لحقوق الانسان بالأمم المتحدة لرفع وعي المسئولين الحكوميين بالاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.

ج - كما تضمنت الوثيقة أيضا مجموعة من التوصيات من ١٢ بندا تهدف الي تعزيز ودعم حقوق المرأة ، من خلال حث الحكومات العربية والأفريقية علي الانضمام الي المواثيق الدولية العنية بحقوق المرأة ، ومتابعة ضمان حصولهن علي حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للعهد الدولي الخاص بهذه الحقوق ، ومراجعة التشريعات الوطنية ، وزيادة التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية العربية والأفريقية.

وعقب ذلك قام السيدالسيد / محمد فايق رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر “ إعلان القاهرة ”

الصادر عن المؤتمر. ووجه الشكر في ختام المؤتمر للمشاركين، والجهات المتعاونة، ومنظمي المؤتمر من الأمانة العام للمجلس القومي لحقوق الانسان الذين بذلوا جهدا كبيرا من أجل إنجاح المؤتمر

إعلان القاهرة

المنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان

”حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا“

القاهرة ١ مايو ٢٠١٤

إعلان القاهرة

المنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان

”حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا“

القاهرة ١ مايو ٢٠١٤

عُقد بالقاهرة في ٣٠ إبريل - ١ مايو ٢٠١٤ فعاليات المنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان بعنوان "دعم حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا"، والذي نظمه المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو).

شارك في أعمال المنتدى ممثلو المؤسسات الوطنية العربية والأفريقية المعنية بتعزيز أوضاع حقوق الإنسان والمنشأة وفقا لمبادئ باريس، وممثلو المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى بعض الشخصيات الدولية البارزة المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيز أوضاع النساء والفتيات.

أشاد المشاركون بالتنظيم الجيد للمنتدى والتعاون المتميز بين المجلس القومي لحقوق الإنسان وكافة الجهات المشاركة، وأعرب المشاركون عن تأييدهم الكامل لدعم حقوق الإنساني في العالم العربي وأفريقيا، وتأكيدهم على ضرورة بذل كافة الجهود لتعزيز أوضاع النساء والفتيات والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنف الممارس ضدهن خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة لتحقيق التنمية والتحول الديمقراطي.

أرجع المشاركون استمرار إهدار حق المرأة الجوهري في المساواة بالرجل لأسباب هيكلية من بينها:

١. عدم تعميم منظور النوع بشكل منهجي كمكون أساسي لكافة السياسات الوطنية.
 ٢. استمرار النظر لحقوق المرأة كموضوع يخص المرأة وليس كمشاغل ومسئولية للمجتمع بأسره.
 ٣. بعض العادات والتقاليد والأفكار النمطية السلبية التي تشجع على التمييز ضد المرأة، ويضاعف من تأثيرها تفسيرات خاطئة للتعاليم الدينية بشكل يحول قضية المرأة من قضية تتوحد من أجلها جهود المجتمع إلى قضية خلافية.
 ٤. تعدد الآليات الوطنية والدولية بدون تكامل حقيقي يوحد جهودها، وهو ما يوحي بأن بعض هذه المبادرات يدخل في إطار العلاقات العامة بأكثر ما يعكس إرادة سياسية حقيقية.
 ٥. خطاب الكراهية الضمني الذي يجيز التمييز ضد المرأة بل ويشجعه بشكل غير واع عن طريق الصورة السلبية النمطية للمرأة بأشكال متعددة في وسائل الإعلام بل وفي بعض مناهج التعليم.
- كما أكد المشاركون على أن كل ما تقدم يؤثر سلبا على دور المرأة في العملية التنموية، الأمر الذي يعرقل تقدم المجتمعات، ويعكس تدني الوعي بمبادئ وقيم حقوق الإنسان في الدول العربية والأفريقية، ويهدد استكمال العملية الديمقراطية.

وطالب المشاركون بتوحيد الجهود لإزالة كافة أشكال التمييز ضد الفئات المهمشة، والتحديات التي تحول دون تمتع المرأة بحقوقها، كتعارض بعض التشريعات الوطنية مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية والعدالة والمساواة، وتدني الوعي القانوني والمجتمعي بالتشريعات المعنية بمنع التمييز ضد المرأة وكفالة حقوقها الأساسية، كذلك قلة مساهمة النساء أنفسهن في عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات وصياغة التشريعات الوطنية، ومحدودية الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة للمرأة خاصة ذات الإعاقة، وعدم إتاحة الفرص المتكافئة للالتحاق بالوظائف العامة، والحصول على الموارد والخدمات التدريبية والفنية. الأمر الذي يتطلب وضع برنامج عمل مشترك استنادا للتوصيات التي اتفق المشاركون عليها لدعم حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا.

توصل المشاركون لمبادرة قوامها إنشاء شبكة عربية أفريقية للدفاع عن حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا وتشمل عضويتها اللجان الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بحيث تصبح وسيلة لتبادل الخبرات وتنسيق السياسات والدفاع عن رؤى مشتركة في كافة ما يتعلق بحقوق المرأة. وأن تسعى هذه الشبكة لإنشاء بنك معلومات وآلية حوار إلكتروني تفاعلية تحقق الاستفادة من التكنولوجيا في تعزيز العمل العربي الأفريقي المشترك في مجال حقوق المرأة.

ختاماً شدد المشاركون على ضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية وتعزيز حقوق المرأة ذات الإعاقة، كما أدانوا كافة أشكال العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات في بعض البلدان العربية والأفريقية، وأكدوا على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لوضعية المرأة وما تواجهه من انتهاكات تحت الاحتلال وفي مناطق الصراعات والنزاعات المسلحة، والتي تكون خلالها هي الطرف الأضعف والضحية في ذات الوقت. الأمر الذي يتطلب أن يكون هناك لقاء قادم يخصص لهذا الموضوع.

توصيات

المنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان

“حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا”

اتفق المشاركون على وضع العناصر الأساسية لإنشاء شبكة عربية أفريقية تضم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لدعم حقوق المرأة في العالم العربي وأفريقيا، وذلك لتعزيز الأهداف إعلان وبرنامج عمل عمان الذي صدر عن المؤتمر الدولي الحادي عشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عقد في عمان- الأردن في الفترة من ٧-٥ نوفمبر ٢٠١٢، وتم الاتفاق على التوصيات التالية:

أولاً: مهام الشبكة وأهدافها:

١. أن تسعى الشبكة لتعزيز نقل التجارب فيما بين أعضائها لتنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومن أهمها لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة، مع إعطاء الأولوية لمسألة إقرار التشريعات الجديدة أو تعديل التشريعات الوطنية القائمة وفقاً للاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بتعزيز حقوق النساء والفتيات، إضافة إلى حث الدول لرفع التحفظات عن الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وتمت الإشادة في هذا الصدد بدولة فلسطين التي ينبغي الاقتداء بها، حيث صدقت على كافة اتفاقيات حقوق الإنسان بدون أي تحفظات وهو نموذج ينبغي أن تقتدي به كافة الدول العربية والأفريقية.

٢. أن تثرى الشبكة خبرات أعضائها في مجال وضع السياسات التي تتفق مع مبادئ حقوق الإنسان للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، والاستناد في هذا الشأن إلى اتفاقية الأمم المتحدة

للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك وثيقة القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات التي أقرتها لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة في ٢٠١٣. والأهم من ذلك هو تعميم هذه السياسات عبر كافة الوزارات المعنية لتحقيق الفعالية والنشر عبر القطاعي لحقوق المرأة في مختلف المجالات.

٣. أن تسعى الشبكة لتطوير خبرات أعضائها في مجال تطوير سياسات اقتصادية قائمة على أساس النوع الاجتماعي لحماية الحقوق الاقتصادية للمرأة وتمكينها من الانخراط في سوق العمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية. مع إيلاء أهمية خاصة للتعليق العام رقم ٢٩ الذي أصدرته لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة بشأن (الأثار الاقتصادية المترتبة على الزواج والعلاقات الأسرية وعلى فسخ الزواج وإنهاء العلاقات الأسرية.

٤. وضع استراتيجية مشتركة للتوعية بحقوق المرأة ورفع مستوى وعي الرأي العام بأشكال العنف ضد النساء والفتيات، وتدريب العاملين في مجال الإعلام لنشر مفاهيم وصور ايجابية للتوعية بحقوق المرأة، والقضاء على التمييز والعنف والاستغلال، مع تركيز هذه الاستراتيجية على تبيد الموروثات الثقافية البالية التي تؤدي لانتهاك حقوق المرأة.

٥. مطالبة الحكومات بوضع خطة بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لرفع وعي المسؤولين الحكوميين بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة العاملين في مجالات إنفاذ القانون وتحقيق العدالة، والرعاية الصحية، والتعليم، الرعاية الاجتماعية، والهجرة.

٦. أن تسعى الشبكة للترويج لبحث فكرة إنشاء هيئات وطنية دائمة عبر وزارية تكون مختصة بإعداد التقارير الدورية لآليات حقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ ما يصدر من توصيات، وذلك بهدف تحقيق الخبرة الوطنية المستدامة في هذا المجال، وكذلك تحويل هذه الهيئات صلاحية ومسئولية توفير الإحصاءات والبيانات وتحديثها بشكل دوري بشأن كل ما يتعلق بحقوق المرأة وما يقع عليها من انتهاكات.

٧. أن تساهم الشبكة في طرح أفكار على المنظمات الدولية بهدف تجاوز مفهوم الأهداف الإنمائية للألفية، والمساهمة في إعداد أجندة تنمية متواصلة تكون حقوق الإنسان وحقوق المرأة في مركز القلب فيها.

ثانياً: التوصيات:

١. حث الحكومات العربية والأفريقية على الانضمام إلى المواثيق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق النساء والفتيات، ورفع أي تحفظات في هذا الشأن

٢. متابعة تنفيذ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة والتأكد من ضمان حصول النساء والفتيات على حقوقهن في التعليم، والرعاية الصحية، والتأمين والضمان الاجتماعي والعمل وغيرها من الحقوق وفقاً لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وحظر التمييز.

٣. مراجعة التشريعات الوطنية بما يتفق مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات، واقتراح تشريعات أو تعديلات تشريعية وتقديمها إلى السلطة التشريعية.

٤. متابعة تنفيذ إعلان عمان الذي صدر عن المؤتمر الدولي الحادي عشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عقد في عمان- الأردن في الفترة من ٥-٧ نوفمبر ٢٠١٢، تحت عنوان "حقوق الإنسان للنساء والفتيات: تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي - دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".

٥. متابعة تنفيذ برنامج عمل الرباط الصادر عن آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠١٢ بشأن مكافحة خطاب الكراهية الذي يؤدي لكافة أشكال العنف والتمييز بما في ذلك ضد المرأة.

٦. زيادة سبل التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية العربية والأفريقية، وتعزيز قدراتهم في متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المرأة، وإعداد التقارير الدورية ذات الصلة، وذلك عن طريق بحث فكرة إنشاء بنك معلومات ومنتدى إلكتروني لتبادل الخبرات حول أفضل التجارب في هذا المجال بما يحقق تعاون دول الجنوب والتضامن العربي الأفريقي باستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال وسائل الاتصال.

٧. تعزيز التعددية لدعم النوع الاجتماعي في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٨. إنشاء وحدات خاصة بمناهضة كافة أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يكون ضمن عملها استقبال وحل شكاوى انتهاكات حقوق النساء والفتيات وتقديم المساعدة القانونية اللازمة، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

٩. استحداث آلية لرصد وحصر و تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالتمييز والعنف ضد المرأة بالمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

١٠. التنسيق مع قطاع الأعمال التجارية لوضع سياسات توظيفية قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص من منطلق المسؤولية الاجتماعية للشركات، بغرض تحسين أوضاع النساء وتمكينهن اقتصادياً.

١١. القيام بحملات توعية وتنقيف بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية والتعليمية ومنظمات المجتمع المدني، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي من أجل التصدي للأسباب الهيكلية للتمييز والعنف ضد المرأة، بما في ذلك إشراك المؤسسات الدينية لتحمل مسؤولياتها في نشر المفاهيم الصحيحة لحقوق المرأة في كافة الأديان.

١٢. زيادة التعاون بين المؤسسات الوطنية العربية والأفريقية وتبادل الخبرات للتوعية بالمستجدات في مجال حماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات.

نشر ثقافة الوعي بالقانون
للمرأة العربية والإفريقية

.....

ورقة نقاشية

مقدمة من المركز العربي للوعي بالقانون

لمؤتمر :

دعم حقوق المرأة في العالم العربي والإفريقي
الذي ينظمه المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان
بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو

المستشار الدكتور خالد القاضي

٣٠ إبريل : ١ مايو ٢٠١٤

مرفقات

أهمية نشر ثقافة الوعي بالقانون للمرأة العربية والإفريقية :

يرتبط وجود القانون بوجود الإنسان في مجتمع، ومن ثم فلا غنى له عنه، فهو ضرورة ملحة للإنسان على المستويات كافة، وبعد القانون علامة على الوجود البشري واستمراره، وحاضره ومستقبله، بل إن تقدم الأمم وقيام الحضارات يدور وجودا وعدما وقوة وضعفا وإيجابا وسلبا مع رسوخ اقتناعها باحترام القانون وقدسيتها ووعي الشعوب به، ولهذا تعدد أهداف القانون وغاياته والنتائج المترتبة على سيادته وتمسك الإنسان به، ومن تلك الأهداف ما يلي:

- قيام مجتمع سام في سلوكه، راقٍ في أعرافه وتقاليده، مزدهر قوته وعلمه واقتصاده، متقدم في انضباطه وأمنه، وعلاقات أفراده، مرتفعة مكانته وهامته في السياق العالمي.

- المساهمة في ازدهار المجتمعات، حيث يعمل على تهيئة الظروف المساندة لجهود النشء، ويحتكم الناس إلى القوانين مما يحد من الظواهر السلبية من سطوة السلطة ومن البطش والظلم والاستغلال، ويعرف الجميع حقوقهم وواجباتهم، ويتفرغون للعمل والإنتاج وبناء مجتمع يتعايشون فيه وفق مقتضيات الحق والعدل والمساواة.

- تيسير حياة الإنسان من حيث شعوره بالأمن والطمأنينة من جهة، ومن جهة أخرى تتفق أعمال السلطة التنفيذية وتصرفاتها مع أحكام الدستور والقانون، ويكون القضاء ضامنا وكفيلا لتأمين احترام السلطة لهذه الأحكام..

- يؤدي إلى الحد من لجوء الناس للمحاكم مما يوفر الجهد والمال والوقت، ويعزز السلام الاجتماعي، ويحد من التباغض والنزاعات والمشاكل، مما يصب في محصلة سعادة الإنسان وازدهار المجتمع..

- يخلق الوعي بالقانون منظومة متكاملة في التعايش بين أفراد المجتمع والعالم أجمع، حيث يعرف الإنسان حقوقه وواجباته، فلا يضر بالآخرين، ويقاوم الجهل والاستعباد وألوان القهر، ويعترف بالآخر ويتحاور معه، وينبذ العنف، ويقبل التسامح، ويعلي من أهمية المواطنة المتساوية..

- يعد الوعي بالقانون أساسا من أسس الحكم الديمقراطي الرشيد، ويرسي مبدأ الديمقراطية في الوجدان الشعبي، ويساعد على تحقيق الاستنارة وتقدم المجتمعات وصياغة مستقبلها السياسي المستند على قيم الحرية والعدل والمساواة والكرامة..

- يعزز الوعي بالقانون الإيمان بقيمة الفرد وأهميته وتفوقه وموهبته بعيدا عن المحسوبيات والمجاملات مما يخلق جوا صحيا للتنافس والتميز والنشر البشرية، ويضع الفرد في مكانه المناسب مما يعمق الوعي بإنسانية الإنسان ومكانته..

- تعد سيادة القانون أحد دعائم حماية هيبة الدولة، فبتلك السيادة يعتصم أصحاب الحقوق، وإليها يحتكم أرباب المطالب، وبدونها تسود لغة الفوضى والبلطجة والفساد، وينهار أمن الناس وحياتهم، وتتلاشى هيبة الدولة، وتدهور منظومة القيم على كافة الأصعدة..

- يعمق الوعي بالقانون علم الفرد بحقوقه وواجباته القانونية في مجتمعه مما يضمن له الحفاظ عليها والعمل على تحقيقها، ويقاوم ألوان الظلم والطغيان والفساد والجريمة، مما يحقق له الإحساس بالمساواة والإنسانية كما أرادها له الخالق العظيم..

- توفر سيادة القانون بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤمن للمواطن حاجاته المادية والمعنوية، وتحفظ للدولة وحدتها، وتعزز قيم الحرية والديمقراطية، وتدفع المواطن لأداء واجباته، والتمتع بحقوقه الإنسانية، وتمنعه من تجاوز القانون..

- يرسخ الوعي بالقانون النظام في المجتمع، ويعزز المشاركة المجتمعية، ويجسد حسن الإدارة والنزاهة والشفافية، ويقاوم السلوكيات المنحرفة، مما يساعد في جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال والسياحة ودفع عجلة الإنتاج مما يساعد على تحسين أحوال الناس في كافة المجالات، مما يعني بناء مجتمع متقدم ينعم أفراده بالرفاهية والسعادة في ظل حكم رشيد..

الآليات الخاصة بنشر ثقافة الوعي بالقانون:

كثيرة هي الآليات والوسائل المنوط بها الاضطلاع بهذا الدور المحوري في نشر ثقافة الوعي بالقانون للمرأة العربية والإفريقية، لتحقيق تلك الغايات النبيلة المنتظرة من سيادة ثقافة الوعي بالقانون فهما ومعرفة وعلمًا وعملا وسلوكًا وتطبيقًا وقدوة وتحفيزًا للآخرين، ومن تلك الآليات ما هو مسئولية الفرد ومنها ما هو مسئولية الأطراف الفاعلة ومنها ما هو مسئولية المؤسسات، ومنها ما هو مسئولية المجتمع والدولة... الخ، ولكننا سنبدأ بالحديث عن دور الأطراف الفاعلة لتعددها من جهة ولأهمية دورها من جهة أخرى..

أولاً: دور الأطراف الفاعلة:

أ - دور مؤسسات التعليم:

يعد دور مؤسسات التعليم محوريا في نشر ثقافة الوعي بالقانون لارتباط فترة التعليم بمرحلة التكوين ونمو الشخصية ونضجها ووعيها، ومن ثم يجب أن تقوم مؤسسات التعليم بدورها في نشر ثقافة الوعي بالقانون من خلال هذه الآليات: -

١- تدريس مادة الثقافة القانونية في مراحل التعليم المختلفة وأن تتدرج في محتواها وفق المرحلة العمرية بحيث تكتمل تلك الثقافة مع تخرج الطالب وحصوله على شهادته الجامعية.

٢- أن تقوم العملية التعليمية برمتها على طريقة الحوار والتفاعل والمشاركة بعيدا عن أساليب الحفظ والتلقين التي تقتل في الطالب ملكة الفكر والقدرة على النقد وضعف الشخصية والاتكالية وأن يمتد ذلك الحوار والتفاعل مع التواصل الإيجابي بين أطراف العملية التعليمية بحيث يكتسب الطالب القدرة على التفاعل البناء والمشاركة الإيجابية ومعرفة واجباته وأدائها على الوجه الصحيح.

٣- إقامة الندوات واللقاءات بعيدا عن قاعات الدرس ويتم فيها إعطاء الجميع الفرصة للتعبير عن آرائهم، وإكسابهم القدرة على ذلك، ولا مانع من دعوة رجال القانون وقادة الرأي للمشاركة فيها، وذلك عن طريق الأنشطة المدرسية والأسر الجامعية واتحادات الطلبة وغيرها .

٤- إتاحة الفرصة أمام الطلاب للزيارات الميدانية للمؤسسات القانونية وقاعات المحاكم والبرلمانات والسجون وأقسام الشرطة وتدريب الطلاب على قدسية احترام القانون و اللوائح، وأنه بقدر احترامهم لها بقدر درء مخالفة الآخرين لأحكامها، ومن ثم يصبحون هم ضحايا هذه المخالفات.

٥- معرفة الطالب آليات تنفيذ القانون داخل مؤسسته التعليمية، وكيفية التواصل بين أطراف تلك المؤسسة من خلال قواعد محددة وإجراءات معروفة ومعلنة وتفعيل منظومة الثواب والعقاب بكل دقة وشفافية

٦- إقامة مسابقات ثقافية حول المفاهيم والموضوعات القانونية ، وتخصيص جوائز مشجعة للمشاركين المميزين، لإعلاء قيم سيادة القانون والمواطنة وقبول الآخر

٧- زيادة الاهتمام في كل مؤسسة تعليمية بإنشاء صناديق للآراء والاقتراحات وتشجيع الطلاب على كتابة ما يعين لهم من آراء ومقترحات، وتفعيل المفيد منها.

٨- لفت أنظار الطلاب إلى الأسوة الحسنة، وأن يكون القائمون على العملية التعليمية والمؤسسات العلمية قدوة صالحة يحتذيها الدارسون.

٩- إقامة جسور اتصال ممتدة بين المؤسسات التعليمية وأولياء الأمور بحيث تتكامل الأدوار ويتم التنسيق وتتناغم المسؤوليات لخلق جيل صالح يتمتع بكل المقومات الإيجابية التي ينشدها المجتمع.

١٠- التعاون البناء بين المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والهيئات الثقافية المختلفة في المجتمع لوضع

أطر عامة هدفها نشر ثقافة الوعي بالقانون، ويؤدي فيها كل طرف المطلوب منه في المنظومة العامة للمجتمع.

ب - دور .. دور العبادة:

تقف دائما دور العبادة سواء الإسلامية أو المسيحية في مقدمة الصفوف المنوط بها نشر الوعي بالقانون بل وصياغة الوعي العام للجماهير لارتباط الدين بأخص خصائص الإنسان العقدي والسلوكية والوجدانية وحركة الحياة في شمولها العام، وأن الدين هو منهج الحياة السوية في الدنيا والآخرة أما الأوطان فلنا جميعا، ومن ثم يجب أن تضطلع دور العبادة بمسئولياتها في هذا المجال من خلال: -

١. تعزيز الخطاب الديني المعتمد على أعمال العقل في التعاطي مع مشاكل الشعوب الواقعية وليست الافتراضات النظرية أو التكاليف الدينية المجردة.

٢. الابتعاد عن الخطاب الغيبي، والفلكلور الديني المعتمد على تغييب الإدراك العقلي ، أو التفكير الميتافيزيقي وتعظيم أهمية التفكير العلمي لحركة الإنسان في الحياة.

٣. تكريس فكرة الالتزام بالواجبات القانونية مثلها مثل الواجبات الدينية، التي تحفظ مبدأ التعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد والحرص على احترام حقوق كل الناس دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللغة أو العرق .

٤. الدعوة إلى دعم ثقافة تربية النشء بالمفاهيم والقيم والأسس المشتركة في جميع الأديان وتوحيد تدريسها مادة أساسية في كل المراحل الدراسية.

٥. الدعوة إلى إعلاء قيم المواطنة ونبذ التعصب والعنف وإرساء سبل الحوار والنقاش بعيدا عن أساليب التلقين والحفظ التقليدي.

٦. الاهتمام بالدعاة وتدريبهم وتثقيفهم للوصول إلى الفهم الصحيح للأديان وعدم توظيف الدين لمصالح وقتية أو سياسية، فلا يتم الإيمان الكامل إلا بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، ولا نفرق بين أحد من رسله.

٧. تطوير الخطاب الديني ليتناسب مع تغير الزمان ومعايير المكان وملابسات المصالح وتعدد العلاقات المتشابكة وتنوع المشكلات المتعددة

٨. التركيز على المشترك العام وأوجه التلاقح، وأن الأديان جميعا من مصدر واحد وهدفها سام، فلنتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا عليه، وإتاحة الفهم الحقيقي لطبائع الأشياء، فالاختلاف والتباين أمر طبيعي تماما، بل هو معجزة إلهية فمن آياته سبحانه وتعالى اختلاف ألسنتكم وألوانكم ومشاربكم.

٩. الدعوة إلى إعلاء قيم العمل الجاد و قيم الإلتقان، وأن يكون الإخلاص والتجرد في العمل هو ناموس الشعوب العربية، و الدعوة إلى احترام الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء .

١٠. استدعاء النماذج المضيئة في خطابنا الديني والاعتماد على منهج التيسير والابتعاد عن فقه التشدد، فالتشدد سهل يحسنه الجميع، أما التيسير فلا يجيده سوى ذوى العلم والفقه .

١١. نشر ثقافة الوعي بالقانون واحترام القيم وتقديس الواجب وإنجاز العمل المنوط بالإنسان استنادا إلى قاعدة أن الدين المعاملة.

ج - دور وسائل الإعلام العربية:

يعد دور وسائل الإعلام العربية في نشر ثقافة الوعي بالقانون دورا محوريا وفاعلا، حيث إن تلك الوسائل هي أعين الجماهير ولسانها، وموجه عقلها الجمعي ومحدد ثقافتها العامة لانتشار تلك الوسائل ووصولها المكتنف للجمهور المستهدف، وإلحاحها المستمر طوال الوقت، وسهولة الحصول عليها، بالإضافة إلى خطابها العام الذي يصل إلى عدد كبير متباين من البشر يعاني بعضه من تدني الثقافة أو الأمية والجهل، ومن ثم يجب أن تقوم بدورها كاملا في نشر ثقافة الوعي بالقانون من خلال عدد من الآليات نذكر منها ما يلي :

١- تكتيف مساحة أوسع للخطاب الإعلامي القانوني الذي يستهدف جمهورا متنوع المشارب والاهتمامات ومتباين الثقافات.

٢- تأسيس الخطاب الإعلامي على التجرد والموضوعية، وعرض كافة أوجه النظر بمنظورها العام بعيدا عن أحادية الرؤية.

٣- مقاومة الثقافة الإعلامية السلبية المناوئة لدولة سيادة القانون مثل أفكار التعصب والقبلية والأعراف الشعبية غير السوية.

٤- تكريس فكرة الإلتزام بالواجبات القانونية واحترام حقوق الإنسان دون تمييز وأن الجميع أمام القانون سواء.

٥- خلق حالة حوار عام حول كافة القضايا القانونية المثارة ومناقشتها مناقشة هادفة مستفيضة.

٦- نشر ثقافة الوعي بالقانون من حيث التعريف بمواد القانون وبخاصة التي تمس حياة الناس في مجموعها العام مثل مواد الدستور والمواد المكملة له .

٧- الإهتمام بعرض ما يستجد من مواد قانونية والإلحاح عليها حتى لا تظل المعرفة القانونية أسيرة بين المتخصصين فقط.

٨- الاستعانة بأهل القانون عند عرض الموضوعات القانونية، واستثمار القضايا المثارة التي تهم الناس وتعريفهم بالجوانب القانونية الصحيحة فيها.

٩- إبراز المواد والبرامج القانونية في أماكن وأوقات مميزة لبتاح لها المتابعة الكثيفة مع العرض المبسط والشائق لها.

١٠- الإهتمام بشرح فلسفة القوانين ومغزاها والمستهدف منها، وأنها لم تسن إلا لتطويع حركة الحياة والاستجابة لكافة المتغيرات المجتمعية في إطار مبدأ الأمان التشريعي .

١١- الدعوة إلى إعلاء قيمة العقل والتفكير والعمل الجاد والإلتقان والإخلاص وتقديس الواجب تعريزا لثقافة الوعي بالقانون .

د - دور الفنون والدراما:

تقف الفنون العربية بكل أشكالها وألوانها وتخصصاتها في مقدمة الآليات و الوسائل المنوط بها قيادة المجتمع نحو سيادة القانون وإعادة صياغة حركة الحياة وفق مقتضيات الحق والجمال والواجب والعدل والكرامة وذلك من خلال عدد من الآليات نذكر منها: -

١- تكريس فكرة الهوية القومية وملامح الشخصية الوطنية وقيم الانتماء والاعتزاز بالوطنية والعروبة بعيدا عن التعصب والشوفينية.

٢- تركيز الفنون على الجوانب المثالية والجمالية والبعد عن الجانب الاستهلاكي في الحياة ومخاطبة الغرائز،

ومقاومة كل أشكال الفنون الهابطة والابتعاد عن الابتذال والسوقية ومظاهر الانحراف والسلبية.

٣- تعظيم دور الفنون في خلق حالة تنوير عامة في المجتمع والسمو بالوجدان وإيقاظ الأذهان والرقى بالإنسان وشحذ الهمم ونشر الإرادة.

٤- قيادة الفنون لحركة الجماهير نحو الأسمى والأفضل والأجمل، وألا تخضع أو تنزل إلى المستوى الأدنى بعيدا رغبات الجمهور و شعار ” الجمهور عاوز كده“.

٥- الاهتمام بالجوانب المضيئة في الحياة واستلهام النماذج الخالدة من التاريخ لخلق حالة عامة أو مزاج عام من السمو والرقى مع الحفاظ على المصدقية والموضوعية.

٦- دعم أفكار الالتزام بالواجب والحق والعدل واحترام حقوق الإنسان بعيدا عن التعصب والتحزب والإقصاء.

٧- الاستعانة بأهل القانون عند عرض بعض القضايا القانونية في الأعمال الفنية حتى تتضح المفاهيم، بما يحقق وعيا حقيقيا بهذه القضايا دون إغراق في التفاصيل.

٨- سعى أهل الفن إلى الجماهير في كل مكان لخلق حالة التنوير لدى الجماهير العريضة بعيدا عن النخب من جهة أو القادرين ماديا من جهة أخرى.

٩- الدعوة إلى إعلاء قيم العقل والتفكير والمنطق السليم ومفهوم العمل الجاد والإتقان والإخلاص وتقديس الواجب وتعزيز ثقافة الوعي بالقانون.

١٠- محاولة خلق حالة عامة من الإيجابية والتفاؤل والإيمان الجاد بالمستقبل مع كشف ألوان الزيف ومفاهيم التخلف وألوان التعصب والأفكار الظلمية والسلوك الهدام أو غيرها.

ه - دور منظمات المجتمع المدني:

- تلعب منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في التطور الديمقراطي لأي بلد، بل يمكننا القول إنه كلما نما دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة دور الدولة كان ذلك دليلا على حالة التطور الديمقراطي التي تمر بها الدولة، لأنها تمثل حالة الوعي الجماهيري بأهمية الدور المدني في صناعة توجهات الدولة وسياساتها.

- إن نشر ثقافة الوعي بالقانون أصبح من أهم مجالات البحث والدراسة في علم الاجتماع السياسي

علاوة على كونه من أهم مجالات النشر والتحديث في أي مجتمع من المجتمعات خاصة مجتمعاتنا العربية التي تتصف بارتفاع معدلات الأمية وتدنى مستويات التعليم والثقافة وضعف مستويات التحديث والتحرر مقابل تزايد فاعلية البنى التقليدية والوعي العسوي الذي يشكل نقیضا للوعي الوطني والحدائي ويضعف الانتماء المشترك إلى الوطن.

- إن الثقافة المدنية تعمل على إرساء أنماط جديدة من العقلانية في المجتمع، من حيث دلالاتها في تجسيد وعى الأفراد بحقوقهم المدنية والسياسية وممارساتها وهي عملية تتشكل وفقا لها علاقة انتماء حقيقية بين أناس يشعرون بحرية الاختيار وبناء المجتمع الذي ينشدون العيش فيه وفق مبدأ المواطنة المتساوية.

فالمشاركة السياسية جوهر العملية الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات وضعف المشاركة السياسية والشعبية واتساع حجم الأغلبية الصامتة - السلبية السياسية - إضافة إلى ضعف الوعي الحدائي، تشكل جميعها قيودا على تطور الديمقراطية وبناء المجتمع المدني وهنا لابد من بلورة وعى قانوني - سياسي حديث يخلق لدى أفراد المجتمع قناعة كاملة بأن الديمقراطية باعتبارها نظام حكم تعد أقل النظم شرا على الإنسان

- يمكن لنشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان تكثيف دورهم التوعوي الهادف نحو تنشئة قانونية سياسية حديثة (تربية مدنية) ترتبط بمحددات عصرنا الراهن ومتغيراته، أي نشر شخصية الفرد باعتباره مواطنا ديمقراطيا، وذلك بنشر الذات السياسية للفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية - التعليم والتعلم- رسميا وأهليا لكي يشارك في مجمل العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتترسخ في وعيه رؤية حديثة لطبيعة النظام السياسة باعتباره معبرا عن حاجات المجتمع وأهدافه وان الحاكم يأتي من خلال أصوات المواطنين وأن أفراد المجتمع هم الذين يمنحونه الشرعية (ابتداء واستمرارا) .

- تعد المنظمات المدنية العربية شريكا أساسيا في منظومة الحكم في المجتمعات المعاصرة بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية والدستورية، وتقف تلك المنظمات في مقدمة المؤسسات المنوط بها قيادة المجتمع نحو إعلاء سيادة القانون وإعادة صياغة حركة الحياة وفق مقتضيات الحق والجمال والواجب والعدل والكرامة وذلك من خلال الاهتمام بنشر المجتمع ومساعدة الجماهير، والسعي إلى الفئات المهمشة في المجتمع و تكريس دور تلك المؤسسات على الدعوة إلى إعلاء قيم العقل والتفكير والمنطق السليم ومفهوم العمل الجاد والإتقان والإخلاص وتقديس الواجب وتعزيز ثقافة الوعي بالقانون.

- تعد المنظمات المدنية العربية مدارس حيوية وفاعلة لتعليم مفردات الوعي بالقانون وتعلمه، ومجاوزة ثقافة العنف والتعصب إلى ثقافة التسامح وقبول الآخر في إطار مفهوم الوطن الواحد، والوعي بمفهوم

الوطن يعد من أهم مفردات الثقافة القانونية والسياسية الحديثة التي يكتسبها الإنسان في إطار عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

- تعزيز الدور القانوني لمنظمات المجتمع المدني حيث ما زالت فكرة المساهمة القانونية لمنظمات المجتمع المدني تتصف بالحدثة في الواقع العربي وذلك للاعتقاد السائد أن كل ماله علاقة بالقانون والتشريعات هو مسئولية الدولة ولا يحق للجهات الأخرى التدخل في هذا الحق، ولذلك كان لابد من استحداث قوة موازية تعمل قوة ضغط ومراجعة لتقويم هذه السلطات، و هي تلك المنظمات وغيرها، وينحصر الدور القانوني لمنظمات المجتمع المدني في ثلاثة محاور وهي: - نشر ثقافة القانون - الرصد والمتابعة للواقع القانوني - قوة ضغط لتعديل القوانين وإيجاد قوانين جديدة - التبنى القانوني لبعض القضايا ذات الاهتمام.

- تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور مهم في نشر ثقافة الوعي بالقانون من خلال المؤتمرات والندوات والمطبوعات والإصدارات وورش العمل والبرامج والوقوف إلى جانب المظلومين وكشف الانتهاكات القانونية، والتوعية بالحقوق والواجبات، وإبداء الرأي في كافة قضايا المجتمع.

- إن تفعيل تنظيمات المجتمع المدني - في المجتمعات العربية المعاصرة - هو الكفيل بتعزيز قيم الديمقراطية على مستوى التنشئة الأولى، وتصحيح الممارسة الديمقراطية على مستوى القاعدة الاجتماعية والسياسية بما يؤدي إلى تحسين الوضع الديمقراطي، وإلى عدم انتكاسته ونكوصه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساعد على إنجاح عمليات النشر بما يؤدي إلى تحقيق معدلات أداء أعلى.. وإن خطأ النخب والأحزاب السياسية العربية الأساسي أنها ركزت جهودها منذ وقت مبكر من القرن الماضي على السياسي والأيدولوجي، وأهملت الاجتماعي والقيمي، فانشغلت بالصراع السياسي على السلطة - معارضةً وإصلاحاً - ودارت في فلكها، وأهملت تنظيمات المجتمع المدني، وتعزيز قيمها على مستوى القاعدة الاجتماعية.

و - دور المنظمات الدولية والإقليمية:

تتأسس فكرة المنظمات الدولية والإقليمية على ركائز نشر التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتقنية وغيرها، وذلك عن طريق تقريب سياسات الدول الأعضاء وتوحيدها في جميع المجالات مع مراعاة عدم المساس باستقلالية كل دولة واحترام سيادتها الوطنية. ومن أهم معايير نجاح أية منظمة دولية أو إقليمية أن يكون لها دورها الفاعل في تحقيق النشر والتقدم داخل الدول الأعضاء فيها، وقد أكد ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وأعطاه شرعيتها الدولية، وعدوها ضرورةً من أجل التعبير عن التضامن الوثيق بين الدول، ودعا إلى وضع قواعد قانونية تحكم علاقتها وتنظم مصالحها المتبادلة.

ويمكن لتلك المنظمات أن تؤدي دورا مهما في نشر ثقافة الوعي بالقانون من خلال عدد من الآليات منها:

- تدعيم الخطط والبرامج الخاصة بعمل تلك المنظمات بهدف رفع مستوى الوعي العام للشعوب العربية.
- استثمار الفرص المواتية في المؤتمرات والندوات التي تعقدتها تلك المنظمات في البلاد العربية لنشر ثقافة الوعي بالقانون أيا ما كانت موضوعاتها، لأن القانون مكون أساسي في كافة الموضوعات الإنسانية.
- إنشاء بنك معلومات قانوني يتبع جامعة الدول العربية تكون مهمته نشر ثقافة الوعي بالقانون لكافة المنظمات والمؤسسات التابعة لها والمتفرعة عنها، وإتاحة أيضا تواصل الجاليات العربية المقيمة في الخارج مع الجامعة العربية .
- استحداث آليات عملية في المنظمات الدولية والإقليمية لتيسير حصول المواطن العربي على القدر الكافي من مفردات القانون التي تعينه على معاملاته الحياتية.
- تعزيز التواصل بين المنظمات الدولية والإقليمية مع منظمات المجتمع المدني الوطنية في البلاد العربية لتحقيق الأهداف المشتركة لنشر ثقافة الوعي بالقانون للشعوب العربية.

ثانيا: دور الفرد:

إن للفرد دورا محوريا في هذا السياق إذا كان هدفه السمو بعقله وفكره والرقى بسعيه وسلوكه ونشر ذوقه ووجدانه، وأن غايته أن يكون إنسانا كما فطره البارئ الحكيم ونفخ فيه من روحه ليكون خليفته في الأرض، وأن يؤمن أن الوعي بالقانون يصب في صلاح دنياه وحياته وواقعه، ولن يتحقق ذلك لإنسان يعاني من الجهل والمرض والفقر والاستبداد والتهميش والامية، ولا بد أن يتمازج الوعي بالقانون مع نشر درجة الوعي الفكري والسلوكي والنفسي والاجتماعي، ولن يتحقق ذلك إلا بحرص المواطن العربي على التعلم، الذي هو وظيفة رئيسة لحياته.

ويعد التعلم في معناه العام محصلة تفاعلات الإنسان مع بيئته، ويحدد التعلم أداء الفرد في أي لحظة من لحظات الحياة، ومن الناحية العلمية هو عملية فرضية يستدل عليها عن طريق آثارها والنتائج المترتبة عليها، ومن ثم لابد من النظر إلى الأداء الناتج من النضج، والتغير في الأداء المترتب على التعلم ... معنى ذلك أن يكون التعلم منهج الإنسان الدائم لاكتساب عاداته السوية، والرقى بأسلوبه في السلوك، والتغير

في نمط أدائه في ممارساته اليومية .

أي ينحصر دور الفرد في حرصه الشديد على التعلم والمعرفة والثقافة، ورغبته الصادقة في نيل حقوقه، ومقاومة السلبية والفساد، وتحية الزيف والاستبداد، وتعديل سلوكه وفكره ووجدانه نحو الأسمى والأجمل و الأفضل دائماً.

ثالثاً: دور أهل القانون:

تعدد الأدوار والآليات التي يضطلع بها أهل القانون والتشريع لكونهم يتبوؤن الصفوف الأولى في الدعوة لنشر ثقافة الوعي بالقانون، ومن هذه الآليات:

- الاستجابة لحاجات الجماهير وتطلعاتها في إصدار القوانين والتشريعات المناسبة في حينها، فكم من قوانين تأخرت عن موعدها ولم تستجب للمستجدات، أو من تشريعات ظلت جامدة على حالها منذ أمد بعيد، فأصبحت متخلفة عن واقعها، وكثيراً ما يشكو القضاة ويطالبون المشرع بتعديل تلك القوانين لتناسب الظروف الراهنة في العقوبة والردع والجرائم المستحدثة، بل إن بعض تلك القوانين أصبحت تشجع على ارتكاب بعض المخالفات والجرائم لعدم جدواها، ويرى المستشار الدكتور خالد القاضي أنه ” بسبب قصور البيئة التشريعية في مصر في مكافحة ظاهرة التعذيب فإنها تنتشر على نطاق واسع، بل وتتم على أسس منهجية داخل أقسام ومراكز الشرطة والسجون، في المقابل توفر البيئة التشريعية بيئة مواتية لانتشار هذه الجريمة وموفاها، فهي لا تكفل العقاب الرادع لكل من تسول له نفسه اقتراف هذه الجريمة.

- تحقيق مبدأ العدالة الناجزة، حتى لا ييأس المظلوم من الحق، ولا يتمادى الظالم في غيه، ولا يتجرأ من تسول له نفسه اقتراف الدنايا والسلوك المنحرف، فالعدالة البيئية نوع من الظلم، فلا بد من سرعة الفصل في القضايا بما لا يضر سير العدالة وإنجاز العدل، والحزم في تطبيق الجزاء، والحرص على تشديد العقوبة فالله هو الحق والعدل، ” ولكم في القصاص حياة يا أولى الأبواب لعلكم تتقون، وإقامة حد من حدود الله خير من مطر أربعين ليلةً في بلاد الله عز وجل، ولاتأخذهم في حق الله لومة لائم؛ لأن العدل أساس الملك وذروة سنامه،

فما أهلكت الأمم إلا بختلال ميزان العدل وضياع الحقوق، وإذا سرق الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد..

- أن يكون أهل القانون قدوة للناس ومنارات هدي للجماهير في السلوك والترفع والبعد عن مسالك الشبهات، والابتعاد عن الصراعات السياسية وموالة السلطان أياً كان إسمه وسمته، فلا قيمة لقانون إذا كان مرتكبوه لا يعرفون الخضوع لعقوباته وسلطانه.

- دقة صياغة مواد القانون، والمهارة في شموليتها واستيعابها لكل ألوان النشاط البشري، وأن تكون لغتها محكمة منضبطة لا تقبل التأويل والاختلاف والتفسير، إلى جانب أن تكون مبسطة مفهومة ومتاحة للجميع .. ومن جانب آخر على المشرع مراجعة القوانين أولاً بأول لتخليصها من الحشو والاضطراب، وألا تتخلف عن الواقع المعاش حتى لا تفقد جدواها .

- توفير كافة السبل لضمان سرعة سير العدالة وتحقيقها وصحة إجراءاتها ودقتها من زيادة عدد القضاة وتجهيز قاعات المحاكم، وتوفير الأجهزة الحديثة، والمراجع، والهيئات المعاونة، وتحسين الدخول، واحترام الدولة لأحكام القضاء وقديسيته، وإرساء مبدأ استقلاليتها، وأن يقف الجميع طائعين أمام كلمة القانون والقضاء.

رابعاً: دور المجتمع:

لا شك في حتمية دور المجتمع في تحقيق ثقافة الوعي بالقانون بحكم أن المجتمع سابق في وجوده على الأفراد، وحياته لا تنتهي بانتهاء الوجود البشري، وأن المجتمع هو الذي يصنع الفرد بوصفه كائناً اجتماعياً من خلال التنشئة الاجتماعية، وأن النظم الاجتماعية نظم طبيعية لأنها تستجيب لحاجات إنسانية فطرية عامة وثابتة، وأنها تؤدي وظائف مباشرة للبقاء الاجتماعي والإنساني، وأن الإنسان الاجتماعي ليس كائناً عقلانياً تماماً بل إن سلوكه ينطوي على جوانب لا عقلانية داخل مجتمعه. ومن ثم يمكن للمجتمع أن يقوم بدوره في نشر ثقافة الوعي بالقانون من خلال عدد من الوسائل منها: -

- تدعيم فلسفات التنوير بما يمهّد لظهور مجتمع جديد يتخلص فيه من ركوده وقيمه السلبية وعاداته البالية التي تقف حجر عثرة أمام سيادة الحق والعدل والواجب.

- مشروعية النقد معيار العقل الخالص، وأنه معيار الحكم النهائي في مجال تقييم الأفكار والنظم والأعراف.

- تكريس مفهوم الإيمان بقدرة الإنسان العاقل الواعي في الاقتراب من درجات الكمال وتحطيم القيم البالية والنظم الاجتماعية التي تكبله.

- الاستجابة لنداء الحراك الاجتماعي والثورات ومنطق التغيير بعد الاحتكام للنقد والتمحيص والرؤية العقلية الواعية..

- تعزيز مفهوم أنه لا قداسة لأوضاع ونظم وقيم وأعراف غير عقلانية، وغير منطقية، وأن المجتمع وسيلة لتحقيق السعادة الفردية.

- تعميق النظرة إلى القيم الإيجابية مثل: قيم الحرية - العدالة - المساواة - الكرامة - الإنسانية - الحق - الواجب - الخير - الجمال - العلم - الثقافة... ونبذ القيم السلبية مثل: التعصب - العنف - الظلم - التواكل - الثأر - المحسوبية - الإهمال - الفهولة... لأن القيم هي المسئولة عن الأحكام التي يصدرها الإنسان على أي موضوع أو موقف.

خامسا: دور الدولة:

يقف دور الدولة على سلم الأولويات في نشر ثقافة الوعي بالقانون، وذلك من خلال عدد من الآليات والاعتبارات نذكر منها ما يلي: -

- الاعتماد على النظام الديمقراطي ومبادئ الشورى والحرية والشفافية واحترام إرادة الجماهير.

- الحرص على بناء دولة المؤسسات بدايةً من مجالس برلمانية قوية حرة، ومؤسسات قضائية ورقابية مستقلة، مع إعمال مبدأ الفصل بين السلطات.

- إرساء مبدأ تداول السلطة و القبول بحتمية وجود ثنائية السلطة والمعارضة، والإيمان بدور المعارضة وتشجيع قيام الأحزاب وتقويتها، ونبذ مفاهيم أبدية السلطة والصراع عليها والديكتاتورية التي ابتليت بها الدولة العربية منذ القدم لدرجة أن ابن خلدون يرى لذلك أن العرب إذا تغلبوا على أوطانٍ أسرع إليها الخراب، وأنهم أبعد الأمم عن سياسة الملك، وأن الملك منصب شريف ملذوذ... قل أن يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غلب عليه فتقع المنازعة وتفضي إلى الحرب والقتال والمغالبة، وشيء منها لا يقع إلا بالعصية.

- ضرورة احترام الدساتير والقوانين وأحكام القضاء و استقلاله، وقيم سيادة القانون والمواطنة وحقوق الإنسان وحياته الأساسية وكرامته .

- إشاعة مبدأ الحوار بين أطراف المجتمع وفتاته ومذاهبه وأعرافه من خلال ”حوار وطني صريح نشط

ومتواصل، حوار يحاج بالمنطق، يزيل الشبهات، يعري الحقائق، يوطد الثقة، وفي جميع الأحوال يحتكم إلى مقتضيات الصالح العام... حيث تعطيل الحوار الوطني وقفل باب اجتهاد جماعي، مؤسسي وشعبي معا، لأمد طويل، أدى إلى تفاقم أزمات بدأت صغيرة وانتهت حروبا أهلية منهكة.

- الحرص على قيام دولة القانون من حيث هدف الحكم ووسائل ممارسته ونوعيته وتفعيل أسس دولة القانون، وتطبيق آلياتها العملية من دستور واستقلال القضاء واحترام العقد الاجتماعي بأن الأمة هي مصدر السلطات، وأن القانون هو سر الحياة وعماد سعادة الأمم.

- تحقيق مبدأ المساواة بين الجميع بعيدا عن اعتبارات العرق والجنس والدين واللون واللغة والفئة والمنصب والمكانة، وأن الجميع أمام القانون سواء مع مبدأ تطبيقه على الجميع وعدم اللجوء إلى منطق الطوارئ والمعتلات والتعذيب وانتهاك القوانين ...

- تيسير إجراءات التقاضي، وبناء الثقة بين المواطن ورجل الشرطة وتدريب النشء على احترام القانون وتشجيع الناس على التمسك بقيم الحق والواجب والخير والجمال .

- العمل على تحسين حالة الناس الاقتصادية والصحية والثقافية والعلمية والحياتية، فلا يمكن أن تسود ثقافة الوعي بالقانون في ظل الفقر والجهل والأمية و الأجساد المريضة والأمعاء الخاوية والنفوس المرتعشة

حرص أهل الحكم والمسئولين على تقديم القدوة الصالحة والنموذج المحتذى في احترام القانون، والخضوع لأحكام القضاء، والبعد عن مزلق الشبهات، وتغليب المصلحة العامة، والتحلي بالنزاهة والشفافية.

مقدمة :

لقد تزايد الوعي علي المستوي الحكومي والمستوي الاهلي بأهمية قضايا المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة حتي تتمكن البلاد العربية والافريقية من دفع عجلة التقدم الي الامام وقد سارعت حكومات هذه البلدان من زيادة الفرص المتساوية للمرأة في مجالات الصحة والتعليم والعمل وفتحت أمام المرأة فرص التوظيف في وظائف لم تعتليها المرأة من قبل ونشطت منظمات المجتمع المدني أيضا في المطالبة باصلاح التشريعات الوطنية التي تميز ضد المرأة وطالبت الحكومات بمواجهة أشكال العنف المتعددة ضد المرأة وقد تمكنا الجانبين الحكومي والاهلي من التقدم في تحقيق بعض الانجازات الهامة علي طريق التنمية الانسانية الشاملة التي تتزايد فيها مشاركة المرأة

فقد شهدت المنطقة العربية خلال العشرسنوات الاخيرة تقدم في مجال اصلاح القوانين التي تميز ضد المرأة من جهة واستحداث قوانين جديدة لحمايتها وضمان زيادة مشاركتها فنظرا لضعف مشاركة المرأة سياسيا في أغلبية البلاد العربية استنتت بعض الحكومات قوانين جديدة ينطوي بعضها علي تمييز ايجابي لصالح المرأة

وشهدت السنوات الاخيرة انضمام أربعة بلاد عربية جديدة للاتفاقية الدولية للقضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة هم دولة الامارات المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة فلسطين (*) وشهدت أيضا انضمام كل من ليبيا وتونس الي البروتوكولات الاختيارية للاتفاقية ورفعتم المغرب كل تحفظاتها علي الاتفاقية ورفعتم الكويت تحفظها علي المادة السابعة ومصر علي المادة ٢٩ (٢) ورفعتم الاردن تحفظها عن المادة ١٥ وأيضا رفعت الجزائر تحفظها علي المادة ٢٩ (٢). ولكن ما زال هناك عددا كبيرا من التحفظات تبقياها كثير من الحكومات العربية علي مواد هامة من مواد الاتفاقية مثل المادة الثانية والمادة السادسة عشر .

ومن أمثلة الاصلاحات التشريعية التي تمت لتحقيق المساواة بين الجنسين تعديل قوانين الجنسية في كل من مصر والمغرب والجزائر بحيث تستطيع المرأة أسوة بالرجل أن تمنح جنسيتها لاولادها وبدأت كثير من البلاد العربية في تعديل بعض التشريعات المرتبطة بقوانين الأسرة مثل رفع سن الزواج ورفع سن حضانة الاطفال لبقائهم أطول مدة مع الام و انشاء محاكم للأسرة و انشاء صناديق للنفقة أو تأمين الأسرة وكفالة حق المرأة الحاضنة للانتفاع بالمسكن وتعديل اجراءات المحاكم

وتم أيضا تعديل بعض التشريعات لضمان مساواة المرأة مع الرجل في مجال العمل مثل قوانين الخدمة المدنية لتمكين المرأة من التوفيق بين أدوارها الانجابية والانتاجية وقوانين التأمينات والمعاشات والتقاعد وضرية الدخل كما حدث في البحرين ومصر والاردن وتونس وقطر ولبنان واليمن وصدرت قوانين لتشغيل المرأة في مجالات ووظائف جديدة مثل في مجال الشرطة والعمل بوزارة الداخلية مثلما حدث في الكويت ومصر وحدث أيضا اصلاح تشريعي مرتبط بحق المرأة في السفر في كل من البحرين وقطر.

أما بالنسبة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة فقد أصدرت بعض الدول تشريعات خاصة بالحصص النسائية (الكوتا) بأشكال متعددة كما حدث في فلسطين والعراق والمغرب لزيادة عدد النساء في البرلمان أو كما حدث بالاردن عام ٢٠٠٧ حيث خصصت كوتا نسائية بنسبة لا تقل عن ٢٠% من المقاعد في المجالس البلدية وعدلت الحكومة الكويتية في ٢٠٠٥ قانون الترشيح والانتخاب للبرلمان والمجالس البلدية، بحيث

المجلس القومي لحقوق الانسان

- جامعة الدول العربية

-منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

مؤتمر دعم حقوق المرأة في العالم العربي والافريقي مواجهة التحديات التي تعوق مشاركة النساء في المسار الديمقراطي

الدكتورة فاطمة خفاجي

٣٠ ابريل - ١ مايو ٢٠١٤

يضمن للمرأة الحق في التمثيل السياسي. ولأول مرة أيضا دخلت النساء في البرلمان في جيبوتي ونص كل من الدستور المغربي والدستور التونسي علي التناسف وقد حدث أيضا في كثير من البلاد زيادة في حجم النساء في القوة الانتخابية وزيادة عدد النساء في بعض البرلمانات والمجالس البلدية ولكن مازال نسب مشاركة النساء في البرلمانات العربية من أقل النسب في العالم بالمقارنة بالاقليم الجغرافية الاخرى

وتصدت كثير من البلاد العربية لمشكلة العنف ضد المرأة وكسرت حاجز الصمت ازاء الاشكال المتعددة لهذه الظاهرة وقد تعددت أساليب مواجهة هذه المشكلة وتنوعت بين اعداد استراتيجيات وطنية لمحاربة العنف ضد المرأة مثلما تم في الجزائر عام ٢٠٠٦ وتم أيضا تعديل قانون العقوبات و سن تشريعات جديدة لتجريم التحرش الجنسي مثلما حدث في المغرب أو اصدار قوانين حماية من العنف الاسري مثلما حدث بموجب القانون الاردني عام ٢٠٠٨ ومنها تحريم ختان الاناث مثلما تم في مصر وسلطنة عمان وجيبوتي

ومازالت نسبة المشاركة الاقتصادية المسجلة للمرأة العربية ضعيفة حيث ينخفض انخراط المرأة في العمل خاصة في القطاع الخاص ويتركز عمل المرأة في النطاق العائلي وفي العمل الزراعي وفي العمل غير الرسمي حيث لا تتلقى أجرا أو تتلقى أجرا ضعيفا غير مستمر وفي أحيان كثيرة لا تتمتع بالتأمين الصحي أو تستطيع أن تحصل علي معاش لائق

التحديات الثلاث؛

تناقش هذه الورقة ثلاث تحديات هامة تواجه تقدم المرأة العربية وتعطل مسيرتها بعد ما شهدناه في المنطقة العربية من مشاركة مذهله من النساء في الثورات العربية واصرارهن علي استكمال المشاركة من أجل ارساء الديمقراطية التي قد قامت الثورات من أجلها وهذه التحديات هي :

(١) موقع المرأة المتدني في المجال الاسري بسبب قوانين الاسرة والاحوال الشخصية التي تميز ضدها

(٢) أشكال العنف المختلفة التي تعاني منها المرأة العربية والافريقية

(٣) نقص التعرف علي والاستفادة من التجارب الناجحة التي ساعدت علي تقدم المرأة في البلاد العربية والبلاد الافريقية

أولاً: . ان أهم القوانين التي لا تزال تحتاج إلى تعديل لها من تأثيرا كبيرا على حياة المرأة والأسرة عامة،هي قوانين الأحوال الشخصية. فهي تتطلب عملاً مستمراً لإعادة صياغتها بما يتناسب والأوضاع المنشودة للمرأة في جميع امجالات ، وخاصة مع التغير الحاصل في العلاقات والأدوار النمطية بين المرأة والرجل. والواضح أن هناك العديد من التحديات والعقبات في مجال التشريع القانوني في مجال الاسرة. ويتضح من القراءة المتأنية الموضوعية للتعديلات التي أدرجت على بعض القوانين النافذة والقوانين المستحدثة الأخرى، أنها لم تحدث تغييراً ملموساً في جوهر القوانين الأساسية التي من شأنها إن عدلت أن تكفل المساواة بين المواطنين والمواطنات، وتكرس مبدأ المواطنة الكاملة فمازالت المرأة العربية مهددة داخل الاسرة من أن تطلق بالارادة المنفردة للزوج بدون ذنب قد اقترفته ومازالت مهددة بأن

يتزوج عليها زوجها بزوجة أخريات ومهددة أيضا بتطبيقات غير عادلة للقانون قد يجرمها من أولادها ومن مسكن الزوجية ويعرضها للعنف .

فمازالت الفجوة ايضا بين التشريع والواقع قائمة بالرغم من بعض التعديلات التي اجريت علي قوانين الاسرة في بعض البلاد وذلك بسبب انتشار المد السلفي التكفيري الذي يساهم في تقييد الحريات العامة وخاصة للنساء و الذي يصر علي وضع المرأة في مرتبة أدني كانسان وكموطن ويصر علي قصر دورها علي الدور الانجابي لترعي زوجها واولادها داخل المنزل و ينادي بعدم ضرورة مشاركتها في الحياة العامة الا في حالات الضرورة القصوي . أن هذا التحدي الثقافي هو من أصعب التحديات التي تضعف مسيرة تقدم المرأة بشكل خاص وتقدم المجتمع بشكل عام والتي يجب مواجهتها بشجاعة . ويلعب التفسير الديني الذي يفتقد الاستنارة والذي يروج له بعض رجال الدين دورا رئيسيا في الدعوة الي وتكريس هذه المفاهيم الخاطئة بالرغم من أن جميع الاديان السماوية لا تدعو الي التمييز ضد المرأة بل تؤكد علي حقوق المرأة كافة وأهمية مشاركتها في جميع المجالات . ان توفيرالوسائل المختلفة لنشر هذا المد السلفي عن طريق الاعلام والمناهج الدراسية ودور العبادة يساهم في نشر ثقافة تقبل فيها بعض النساء وضعهن المتدني وتكرس وضعهن الادني بالمجتمع مقتنعة أنها تقوم بذلك للحفاظ علي التقاليد والعادات ولتلتزم بالاديان. ان هذه الموروثات البالية تكرر المجتمع الابوي الذكوري ويؤدي اشتداد نفوذ الفكر الديني المحافظ والمتشدد علي صعيد المجتمع وأيضاعلى صعيد الضغط على الحكومات لمنعها من إجراء بعض الاصلاحات الممكنة في مجالات حقوق النساء الي ردة في التقدم والتنمية و يسعي الي ترسيخ قيم المجتمع الأبوي في الممارسات الاجتماعية - ولذا فان توفر الإرادة السياسية للتغير باتجاه مساواة النساء ضروري لتحقيق تقدم فعلي وجذري . ان استمرار السيطرة الأبوية و الصور النمطية والتوزيع غير العادل للمهام داخل الأسرة والبيت، والتناقض بين القانون حيث وجد، و الواقع المعاش، والتسامح الاجتماعي مع التمييز والعنف ضد المرأة، يؤدي الي جمود أو تراجع المكتسبات المتعلقة بالمساواة.

ان المرأة المهتدة داخل اسرتها بسبب قوانين الاحوال الشخصية لا تستطيع أن تكون امرأة منتجة مبدعة في مجال عملها واثقة من نفسها تدافع عن حقوقها ولا أن تكون أمراة منخرطة في المجال العام أو المجال السياسي تحارب من أجل حقوق نساء بلدها حينما تكون حقوقها هي منتقصة داخل اسرتها

ثانيا: العنف الموجه للنساء :

تعاني النساء العربيات والافريقيات من أشكال مختلفة من العنف تبلغ النسبة الاكبر منه العنف الذي يمارس داخل الاسرة ضد المرأة والفتاة من عنف لفظي الي ضرب الي ختان الاناث الي جرائم الشرف ويشمل أيضا العنف الموجه ضد النساء الاغتصاب والتحرش الجنسي وما ظهر من أشكال جديدة أثناء وبعد الثورات العربية من أعتصاب وتحرش جنسي جماعي بعضه ممنهج حتي يخيف النساء ويرجعهن من المشاركة في المظاهرات والنشاطات السياسية

مازالت التقاليد والموروثات تحد من افصاح الكثير من النساء عما يتعرضن له من عنف أسري ويساعد انخفاض دخل المرأة وفقرها علي خوفها من الشكوي عن هذا النوع من العنف لعدم مقدرتها علي العيش مستقلة ومازالت هناك شريحة من النساء والفتيات وخاصة في الريف يتقبلن الضرب من قبل ابائهن وأخوانهم وزاوجهن كأمر يعضده الدين وأيضا العادات والتقاليدورسوخ التصورات النمطية لأدوار كل من الرجل والمرأة وواجباتهم في نطاق الاسرة والمجتمع ورفض اعتراف الضحايا من النساء وأسرهم

DISCOURS LE CAIRE MERCREDI 30 AVRIL Excellences Monsieur

le Secrétaire général de la Ligue Arabe Monsieur le Président du<<

Conseil Égyptien des droits de l'Homme <<

<<

Cette manifestation est un signal majeur , pour toutes les femmes , Égyptiennes , Arabes << Africaines , mais aussi pour toutes les femmes qui dans le monde se battent jour après jour pour leur dignité ´ pour l'égalité et trop souvent pour leur vie

Cette manifestation est aussi un signal majeur pour l'ensemble des Etats qui ont la << . responsabilite d'appliquer les Conventions internationales auxquelles ils sont partie

Cette manifestation est enfin un signal majeur pour nous tous , qui partageons une vision << .commune du progrès de l'Humanité

<<

C'est un honneur pour moi , en ma qualité de Présidente du Comité Cedaw de participer <<< a cette réunion , a un moment si important pour l'histoire de l'Egypte et si important pour cette partie du monde qui évoque l'une des grandes civilisations fondatrices de l'humanité . Je remercie les organisateurs de cette manifestation importante , et je veux saluer la pertinence de . cet échange , ici , a la veille d'un important rendez vous démocratique

Je veux aussi saluer l'une des plus éminentes expertes du comite <<<

Cédaw , madame l'Ambassadrice NaelaGabr , qui par son intelligence et sa compétence ,<<< enrichit notre comité en lui apportant la force de ses convictions ,de ses valeurs et de sa culture . Je salue a ses cotes l'Ambassadeur Ibrahim Salama , en charge de responsabilités importantes aux Nations Unies , et qui fait honneur a la défense des droits fondamentaux J'ai tenu a être présente a cette manifestation , a ce moment précis , ou l'Egypte engage sa transition démocratique . La communauté internationale est attentive a ce processus qui doit faire sa place aux droits de l'homme et respecter la place et le rôle des femmes dans la reconstruction d'un pays qui a connu . de fortes épreuves , mais qui doit garder de grandes espérances

C'est ce que je suis venu vous dire au nom de notre comité , en charge de l'application de <<< la Convention sur l'élimination de toutes les discriminations faites aux femmes qui représente le socle fondamental des droits universels , “ l'irréductible humain “ pour reprendre la tres belle . formule de M. BouthrosBouthros Ghali

بالظاهرة والضغط الاجتماعي الذي يمارس علي الضحية لحملها علي التزام الصمت ويضاف الي ذلك ضعف وعي كثير من النساء من حقوقهم الانسانية والقانونية

ان قصور بعض التشريعات وتمييزها ضد المرأة مثل قوانين الاسرة تسمح بممارسة العنف الاسري ضدها وغياب التشريعات التي تجرم التحرش الجنسي في العمل تعرض المرأة الي انتهاك حقوقها الاساسية بدون امكانية للقصاص من مرتكبي هذه الجرائم كما ان الابقاء علي وجود العذر المخفف بقوانين العقوبات يسمح بتفيف العقوبة علي مرتكبي جرائم مثل الجرائم المسماة بجرائم الشرف وأيضا جرائم الاغتصاب

و هناك أيضا قصور في الخدمات التي يجب أن تقدم الي النساء اللاتي واجهن أشكال متعددة من العنف من خطوط تليفونية للنجدة أو أماكن ايواء للمرأة المعنفة أو إعادة تأهيل نفسي لها الي جانب قصور الخدمات الصحية وخدمات التدريب والتشغيل

أن توفر الارادة السياسية لا بد منه لمواجهة ظاهرة العنف ضد النساء في البلاد العربية من مساندة ظهور استراتيجيات وقوانين تجرم جميع أنواع العنف الي خدمات توجهه لضحايا العنف الي تكريس مبادئ وممارسات المساواة بين الجنسين

ثالثا: القصور في تبادل المعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تقدم المرأة بين البلاد العربية والافريقية

ان هناك حاجة لتوثيق وتجميع ونشر ومناقشة التجارب الناجحة التي قد تم تطبيقها في بعض البلاد العربية والافريقية ونتج عنها محاربة مشاكل قد عانت منها المرأة أو ساعدت علي تقدمها في أحد المجالات من أجل أن تستطيع البلاد الاخرى أن تستفيد منها ونعني هنا ليس مجرد توثيق نجاح التجربة بل ما مرت به البلد او القطاع من خطوات حتي استطاع أن يحقق هذا النجاح ونعني أيضا الاتفاق علي وسائل هذا التبادل المعرفي عند الحاجة له هل ننشأ مثلا بنك معلومات عن هذه التجارب هل ننشأ مواقع علي الانترنت تشرح هذه التجارب هل نعقد اجتماعات اقليمية متخصصة في هذا المجال فهناك بلاد قد طورت قانون الاسرة بها في ظل الشريعة الاسلامية وتفسيرات أكثر تقدما كيف تم ذلك ما هي الصعوبات من كان من الحلفاء وهكذا وليس فقط الحصول علي القانون نفسه هو الغاية من هذا التبادل

هناك بلاد أخرى قد حققت مشاركة سياسية للمرأة في البرلمان أو في المجالس المحلية أكثر من غيرها كيف تم ذلك ؟ ما هي التشريعات المساعدة وما هي الانشطة الاخرى ماهي النتائج ...الخ

هل كان هناك استمرارية لهذه المشاركة ؟

ان المرأة العربية والافريقية قد حققت نجاحات قد أدت في بعض الاحيان الي استحداث سياسات متطورة والي تشريعات مساندة والي تقدم في موضوع حصول المرأة علي حقوقها وعلي تحقيق المساواة بين الجنسين . ان توثيق هذه التجارب وتداولها والاستفادة منها هو أمر في غاية الضرورة يحقق اختصار الوقت في تجارب مشابهة وتكرار العمل المشابهة بدون الاستفادة مما قد تم تحقيقه وثبت نجاحه

il est essentiel de donner un contenu effectif . Les violences , dont sont victimes les femmes ,doivent etre publiquement condamnées , faire l'objet de sanctions adaptées , appuyées sur des . services de police et de justice formés et compétents

Cette action doit s'appuyer sur une lutte active contre les stéréotypes , et normes sociales <<< préjudiciables au respect des droits et de légalité. Nous savons tous la part importante prise par les femmes égyptiennes , mais plus généralement arabes et africaines , dans les transitions démocratiques en cours . Leur participation active a la reconstruction politique est non seulement un élément de justice , mais aussi de réussite sociale et économique . La dernière recommandation de notre comité (recommandation n° 30) touchant les femmes dans les conflits , insiste tout particulièrement sur leur implication necessaire et active dans la vie politique , et . leur rôle légitime dans les processus de transition

L'égalité entre les hommes et les femmes est un moteur essentiel du développement durable <<< , un principe actif de l'activité et de l'essor économique , et en ma qualité d'ancienne ministre de l'égalité professionnelle en France , j'ai pu mesurer l'impact positif de l'émancipation civile, . politique et économique des femmes sur l'équilibre du pays

: Pour être tout a fait concrete , je veux insister sur 4 principes <<

<<

La mobilisation des forces vives a l'échelle de l'Etat - <<

----- <<

La lutte contre les discriminations est un élément fondamental ---- <<

de l'état de droit et doit mobiliser l'ensemble des organes étatiques , dont les parlements , les << organes non étatiques , telles les Commissions Nationales des Droits de l'Homme , la société .civile

<<

Un dialogue institutionnalisé a l'échelle régionale - <<

----- <<

Le rôle des organisations régionales est a cet egardessentiel , ce dialogue en démontre ici <<< l'importance et si l'ensemble de l'Afrique démontre aujourd'hui sa capacite et sa volonte de . progrès , c'est a travers les organisations régionales que s'est souvent formalisée cette démarche

Les femmes , premières victimes des conflits et des crises , sont aussi les premières forces <<< de reconstruction et de progrès . Leur place et leur rôle dans les sociétés contemporaines sont un curseur de la démocratie et un facteur de paix . Je salue les efforts des pays réunis ici dans leur volonté de progresser vers l'égalité entre les hommes et les femmes , en dépit des conflits qui . affectent tragiquement les femmes dans cette partie du monde

Je veux saluer l'action conduite par la Ligue Arabe et l'Union Africaine a travers notamment <<< le Protocole de Maputo ,, mais aussi la Declaration du Caire , textes de référence majeurs qui s'appuient sur notre Convention et développent des principes essentiels dans les secteurs fondamentaux de protection et de valorisation des droits des femmes.(droits civils et politiques . (, sante sexuelle et reproductive , émancipation économique

Je veux également souligner la force de l'action globale de <<<

sensibilisation et d'information menée a l'échelle du continent , et l'adoption de législations <<< fortes dans les domaines les plus sensibles , a titre d'exemple les violences sexuelles ou mutilations génitales féminines C'est l'esprit même de l'action que nous souhaitons voir se développer , a l'image de la Convention d'Istanbul , et je ne puis qu'encourager ici ce dialogue fructueux , . respectueux et déterminé , entre la Ligue Arabe et l'Union Africaine

<<<

Notre convention , par son approche globale et transversale , constitue le cadre de référence <<< juridique le plus adapté a la mise en œuvre des droits des femmes . Il n'existe aucune autre convention qui définisse de manière aussi precise et exhaustive les actions necessaires au respect . de leurs droits fondamentaux

, pays l'ont ratifiée , et très récemment l'Etat de Palestine 187 <<<

marquant ainsi la force universelle de ses dispositions , que rien ne peut légitimement <<< opposer aux traditions , a la culture ou encore a l'histoire de chaque pays Je vous engage a renforcer cette réflexion commune , et a poursuivre la mise en œuvre de toutes les dispositions de la Convention Cedaw , a laquelle vous avez adhéré et a examiner le retrait des réserves qui . en réduisent la portée

Tout d'abord a travers l'architecture constitutionnelle et législative qui doit intégrer le <<< principe de discrimination . La discrimination fonde la violence , elle doit être combattue a ce .titre

La référence explicite faite dans la nouvelle constitution égyptienne au principe <<< d'égalité(art11) , et très récemment en Tunisie ,constituent des avancées notables auxquelles

un plan , un outil statistique , une démarche par objectifs . L'exigence , l'urgence , dans tous les . pays du monde reste l'égalité de facto , l'égalité réelle et non seulement l'égalité proclamée

<<

Un nouveau lien entre la logique du droit et la logique de - <<

developpment<<

----- <<

----- <<

Le rôle des organisations régionales peut également être déterminant dans l'intégration des <<< politiques et des objectifs de développement . A cet égard , la mise en œuvre de l'agenda post 2015 devrait réaffirmer l'objectif de l'égalité Hommes /Femmes , ainsi que l'approche transversale . de l'égalité

Il est souhaitable que l'application de la convention soit liée aux programmes de <<< . développement

L'objectif que nous devons partager est celui de l'efficacité et de la cohérence dans l'action <<< , les agences des Nations Unies , l'aide internationale au développement ,les organisations . régionales doivent contribuer a cette vision et plus encore a cette responsabilite collective

La mobilisation des moyens budgétaires internes , ou liés a l'aide publique au développement <<< . est une priorité pour donner une pleine effectivité a cette exigence

Le ComiteCédaw est prêt et déterminé a soutenir le renforcement des capacités nationales et << régionales dans la mise en œuvre de politiques et d'actions adaptées . Les dialogues constructifs en constituent un temps fort mais , nous avons a cœur de renforcer , plus avant , notre coopération avec les Etats. , comme avec les organisations régionales , convaincus que l'égalité est, plus que . jamais , un principe actif de progrès et de développement pour nos sociétés contemporaines

<<<

Toute initiative visant a faciliter ou a renforcer l'application de notre convention au niveau <<< régional est positive . La valorisation du dialogue sous toutes ses formes , des modalités de mise en œuvre des normes internationales est un progres. Je mesure ainsi les avancées réalisées dans vos organisations regionales dans dans la conscience et l'affirmation des droits des femmes a travers notamment l'interdiction des mutilations génitales , qui demeure une violence fondamentale . L'approfondissement de notre convention ,le renforcement de sa visibilité , sa mise en oeuvre , au niveau régional , a l'image de la Convention d'Istanbul a l'initiative du . Conseil de l'Europe ,constituent une démarche positive

Il est aisé de mesurer l'importance des organisations régionales dans la définition des <<< . priorités d'action , la convergence des objectifs , et l'évaluation des résultats

Au moment ou la reforme des organes de traité vise a soutenir <<<

l'application du droit international et le soutien aux États membres<<<

nul doute que les organisations internationales et régionales ont une nouvelle responsabilité , <<< . Je pense au renforcement des cadres d'action , de sensibilisation , a l'adoption de législations fortes dans des domaines clé Le comiteCédaw est engagé aux cotes de UN Women , des États membres , et des organisations générales pour apporter toute sa compétence et son expérience dans l'application de la Convention Plus encore nous devons réfléchir a la mise en place d'outils . nouveaux et je pense en particulier a l'utilisation de soutien numérique

<<

Une approche globale et transversale axée sur l'effectivité du - <<

droit<<

L'application de la Convention Cedaw appelle <<

une démarche globale qui recouvre l'ensemble des domaines<<

d'intervention (législation , éducation , santé emploi , statut <<

personnel , stéréotypes) marquant ainsi le caractère lié et<<

interactif des droits fondamentaux<<

<<

Penser , dire , fut ce avec force , l'absolue nécessité d'atteindre l'objectif d'égalité entre les<< hommes et les femmes ne suffit pas . Il s'agit d'une obligation de résultat , qui doit s'appuyer sur

